

Distr.: General
22 December 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البندان ٥٨ (أ) و ١١٤ من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة
التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم
المتحدة من أجل التنمية
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

متابعة قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ بشأن الاتساق على نطاق
المنظومة فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - تحسين إدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
٣	ألف - مقدمة
٤	باء - التحديات الرئيسية في الإدارة الحكومية الدولية للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية
٥	جيم - المجالات ذات الأولوية لتحسين عمل مجالس الإدارة
١٣	دال - الخلاصة
١٤	ثانيا - الطرائق الممكنة لتقديم البرامج القطرية المشتركة والموافقة عليها، على أساس طوعي
١٤	ألف - المبادئ



- ١٥ - الآليات الحالية للموافقة على البرامج القطرية
- ١٦ - إشراف الحكومي الدولي على الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية
- ١٨ - أهم عناصر الوثيقة المشتركة للبرامج القطرية
- ١٩ - الخيارات
- ٢٢ - واو - الطريقة المقترحة لتقديم البرنامج القطري الموحد والموافقة عليه على أساس طوعي
- ٢٣ - ثالثا - المبادئ الرئيسية لإنشاء آلية تقييم مستقلة على نطاق المنظومة
- ٢٥ - رابعا - تعزيز الإبلاغ المالي عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
- ٢٦ - ألف - تحسين نطاق تغطية الإبلاغ المالي ونوعيته وقابليته للمقارنة
- ٢٦ - باء - تعزيز الإبلاغ عن التدفقات المصنفة للتمويل غير الأساسي
- ٢٧ - جيم - تعزيز حسن توقيت الإبلاغ المالي
- ٢٨ - دال - تحسين الوصول إلى المعلومات التمويلية على شبكة الإنترنت
- ٢٨ - خامسا - إنشاء قاعدة بيانات مركزية عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
- ٢٨ - ألف - إنشاء نظام للإبلاغ المالي على نطاق المنظومة
- ٢٩ - باء - الإطار الزمني المتوقع لافتتاح قاعدة البيانات المركزية
- ٣٠ - سادسا - التقييم المستقل للدروس المستفادة من البرامج القطرية التجريبية لوحد الأداء
- ٣١ - ألف - الغرض
- ٣١ - باء - التوقيت
- ٣١ - جيم - النطاق
- ٣٢ - دال - خيارات الإدارة
- ٣٣ - هاء - التمويل
- ٣٣ - سابعا - الإبلاغ عن مواءمة ممارسات العمل
- المرفق التوصيات الرئيسية للتقارير والدراسات السابقة عن تحسين أداء الأجهزة الإدارية لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية
- ٣٧

أولا - تحسين إدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، مقترحات قابلة للتنفيذ إلى الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والستين، بشأن مواصلة تعزيز إدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

ألف - مقدمة

١ - عكس قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ توافقاً للآراء على نطاق واسع بشأن الحاجة إلى تعزيز عمل مجالس الإدارة القائمة من أجل اتساق أكبر على نطاق المنظومة، ولا سيما بهدف تحسين الاستعراض الاستراتيجي، واتساق السياسات، والتنسيق، وتمويل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية والمساءلة بشأنها^(١). وطلبت الدول الأعضاء أيضاً من الأمين العام، أن يتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، بالتشاور مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بمقترحات عملية من أجل زيادة تحسين إدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٢ - ويأتي هذا التقرير استجابة لهذه الولاية بتقديم مقترحات لتحسين عمل مجالس الإدارة. وترمي المقترحات المقدمة إلى المساعدة على كفاءة أن ثلاثي الإدارة، الذي يشمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة، يشارك في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ويعمل بوصفه "نظاماً" متكاملًا، بأدوار واضحة ومبادئ جيدة التحديد للمسؤولية والمساءلة. وتقدم هذه المقترحات كأساس لإجراء المزيد من المشاورات والحوار فيما بين الدول الأعضاء ومجالس الإدارة ذاتها بشأن التحديات، والفرص التي ستعمل على إيجادها لتعزيز إدارة الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية.

(١) يشير مصطلح "مجالس الإدارة" في هذه الورقة إلى النظام الإداري للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة. وتختلف هذه الهياكل الإدارية إلى حد كبير فيما يتعلق بتشكيلها، ودورها ومهامها، ولكنها تضطلع بدور رئيسي في تعزيز التماسك على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية. وهي أساساً ذات طابع حكومي دولي.

باء - التحديات الرئيسية في الإدارة الحكومية الدولية للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية^(٢)

٣ - جرى، كجزء من عملية إعداد مقترحات عملية، بحث العديد من التقارير والدراسات المبكرة بشأن الإصلاح الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات ذات الصلة، مع التركيز بصفة خاصة على النتائج والتوصيات بشأن تعزيز إدارة الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية. وترد النتائج الرئيسية في مرفق هذا التقرير. والتقارير والدراسات المستعرضة ذات طبيعة متنوعة: فقد تقدمت الهيئات الحكومية الدولية بالبحث منها؛ وأخرى قام بوضعها أفرقة خبراء إقليميين وأفرقة معينة؛ وتقدم الأمين العام والمسؤولون السابقون بالأمم المتحدة، واللجان المستقلة ومراكز الفكر بتقارير ودراسات أخرى. وتعكس نوعية العديد من هذه الدراسات الالتزام السياسي للمجتمع الدولي بشأن هذه المسألة على مر السنين. وهناك تنسيق ملحوظ في تحليل مختلف التقارير التي تمتد لفترة زمنية تزيد على ٤٠ سنة والتوصيات المتعلقة بها. واعتمدت الدول الأعضاء بعض التوصيات على مر السنين ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأنها، بما في ذلك تلك التي تقترح المزيد من التعزيز لدور التوجيه والتنسيق الذي تضطلع به الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - ويقترح هذا التقرير أن تنظم المشاورات المقبلة للدول الأعضاء بشأن الإدارة في إطار أكثر اهتماما بالقضايا بدلا من التركيز على مجالس إدارة محددة. وترمي الخيارات الواردة في التقرير باعتبارها "السبل المحتملة للمضي قدما من أجل تحقيقها" إلى الإسهام في عملية تشاورية يمكن من خلالها الموافقة على القرارات بشأن تعزيز إدارة الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وبغية تسهيل عملية الحوار، حدد التقرير أربع مجالات ذات أولوية (انظر الفقرات أدناه) من أجل تحسين عمل الهيئات الحكومية الدولية التي تدير الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك التحديات الرئيسية والسبل المحتملة للمضي قدما من أجل تنفيذها.

٥ - ويبرز هذا التقرير بعض أوجه الضعف الراهنة في الإدارة ويقدم إطارا تحليليا في إمكانه تيسير إجراء حوار متعمق، والذي يمكن أن يؤدي إلى إصدار الدول الأعضاء توصيات

(٢) تقدم ورقة المناقشة التي تقدم بها الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بشأن تعزيز إدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لمنظومة الأمم المتحدة، من أجل التناسق المعزز على نطاق المنظومة، والتي أعدت لتيسير المشاورات غير الرسمية للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، وصفا موجزا للنظام الإداري الحكومي الدولي الحالي.

هامة من أجل إزالة أوجه الضعف هذه في الجولة المقبلة للمشاورات غير الرسمية للجمعية العامة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. ويتمثل الهدف الرئيسي للتقرير في تيسير الحوار البناء والعملية فيما بين الدول الأعضاء بشأن أولويات تحسين عمل الهيئات الحكومية الدولية التي تدير الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية.

الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة يبدأ في عواصم الدول الأعضاء

٦ - ستحتاج عملية تعزيز فعالية الإدارة الحكومية الدولية للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية، كما جرى التسليم بذلك على الدوام، إلى أن تبدأ في عواصم الدول الأعضاء، حسبما ورد في التوصيات بشأن تعزيز التنسيق على مستوى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي يمكن أن يتعرض للخطر بسبب السياسات المتناقضة التي يتبعها الممثلون في مجالس إدارة المؤسسات/الكيانات الفرعية التابعة للأمم المتحدة. وتشكل حقيقة أن المسائل الإنمائية العالمية مترابطة في حين أن مسؤوليات الحكومات الوطنية تتوزع على وزارات تنفيذية مستقلة، تحدياً شديداً الأهمية بالنسبة لصنع السياسات المتسقة بشأن أنشطة الأمم المتحدة من أجل التنمية. غير أنه بدون سياسة وقيادة متسقة في إطار الحكومات الوطنية، فإن السياسات والتنفيذ المتجزء سيقوضان فعالية العمليات الإنمائية للأمم المتحدة. ويمكن للدول الأعضاء لذلك اتخاذ الخطوة الأولى في تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية بالموافقة على اعتماد "حكومي شامل" في مجال صنع السياسات.

جيم - المجالات ذات الأولوية لتحسين عمل مجالس الإدارة

٧ - كما أشير أعلاه، يحدد هذا التقرير أربعة مجالات ذات أولوية لتحسين عمل مجالس الإدارة القائمة، بما في ذلك التحديات الرئيسية والسبل المحتملة للمضي قدماً من أجل تنفيذها. ومن أجل تحقيق المزيد من التقدم بما في ذلك الالتزام على نطاق المنظومة بشأن هذه المسائل الهامة، فقد جرت التوصية بأن تستعرض مجالس الإدارة للكيانات المختصة للأمم المتحدة هذه المقترحات، على أن تأخذ في الاعتبار وضعها القانوني الخاص وطبيعتها المستقلة. وترد أدناه المجالات الأربعة ذات الأولوية وتحليل لها.

المجال ١ ذو الأولوية

تعزيز الترابط الوظيفي بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج، وكذلك مجالس إدارة الوكالات المتخصصة

٨ - فيما يلي التحديات الرئيسية وآفاق المستقبل المحتملة:

التحديات الرئيسية

السيبل الممكن للمضي قدما

(أ) نظام الإدارة المتماusk وظيفيا: تحديد/إعادة تأكيد دور كل جانب من جوانب نظام الإدارة: دور الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس التنفيذي للصناديق والبرامج، وكذلك مجالس إدارة الوكالات المتخصصة، في توجيه وتنسيق وتنفيذ السياسات على نطاق المنظومة بشأن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية

(أ) '٢' إجراء تحليل مقارنة لجدول الأعمال، والتقويمات، وبرامج العمل، والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس التنفيذي وكذلك مجلس منظمة الأغذية والزراعة لبرنامج الأغذية العالمي ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة، والهيئات الفرعية ذات الصلة، بغية وضع معايير أكثر دقة للمسائل التي يتعين طرحها للمناقشة واتخاذ القرارات على مختلف مستويات النظام الإداري^(٣)

(ب) توجيه السياسات على نطاق المنظومة: تعزيز دور الجمعية العامة في وضع استراتيجيات وسياسات شاملة وتحديد الأولويات للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية

(ب) '١' إجراء تقييم متعمق لعملية الاستعراض الشامل للسياسات كل أربع سنوات، بما في ذلك تقسيم العمل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية في مجال توجيه وتنسيق وتنفيذ السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية^(٤)

(٣) ينبغي أن يأخذ وضع هذه المعايير في الحسبان الحاجة إلى المرونة، على سبيل المثال، في حالات الأزمات أو التطورات الدولية غير المتوقعة الأخرى في المجال الاجتماعي - الاقتصادي.

(٤) استعراض عملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والتي ينبغي أن تشمل على مشاورات مع كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك الوكالات المتخصصة. ويمكن إجراء التقييم للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات بواسطة خمسة خبراء ذوي شهرة كبيرة في مجال الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك الجوانب القانونية، يتولى الأمين العام تعيينهم. وينبغي أن يضطلع فريق التقييم بإجراء مشاورات مع مراكز الاتصال الوطنية المختصة بالأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية على الصعيد القطري وكذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة. وينبغي تقديم تقرير فريق التقييم إلى الأمين العام في غضون أربعة أشهر من بداية العمل.

(ج) '١' تعزيز البرمجة المتكاملة للعناصر الرئيسية للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما الجزء الرفيع المستوى والجزء الخاص بالتنسيق، والاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي^(٥) المتحدة الإنمائي

(ج) '٢' تعزيز دور الجزء المتعلق بالتنسيق في مجال الإدارة المتسقة للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية عن طريق تركيز مناقشاته، في جملة أمور، على مشاريع أطر السياسات التي تضعها بصورة جماعية وكالات منظومة الأمم المتحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق من خلال المجموعات ذات الصلة بشأن مواضيع الاستعراض الوزاري السنوي والجزء الرفيع المستوى

(د) '١' استكشاف سبل النهوض بأثر التوجيه والتنسيق الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية

(د) '٢' استكشاف سبل النهوض بأثر التوجيه والتنسيق الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية

(٥) يمكن، على سبيل المثال، اعتبار الجزء الرفيع المستوى كمنتدى لتقديم الريادة المعيارية والثقافية بشأن القضايا الحيوية للتنمية. ويمكن أن يركز الاستعراض الوزاري السنوي مناقشاته المواضيعية على بضع مسائل حيوية تتعلق بالسياسة العامة وتؤثر على التنفيذ العالمي للهدف الإنمائي قيد الاستعراض. ويمكن أن تستغل الاجتماعات الإقليمية للاستعراض الوزاري السنوي كمحفل لمناقشة التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي والوطني في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وبملاك المحفل الرفيع المستوى للتعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين ولاية لتعزيز الصلات المعيارية - التنفيذية في عمل منظومة الأمم المتحدة، على سبيل المثال، كيفية تعميم البرنامج الإنمائي العالمي في الخطط الاستراتيجية والبرامج القطرية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. ويمكن لمنتدى التعاون الإنمائي تعزيز الدور الإداري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تشجيع التركيز في المناقشات على الصلات المعيارية - التنفيذية فيما يتعلق بالموضوع ذي الأولوية للاستعراض الوزاري السنوي. ويمكن تعزيز دور الجزء المتعلق بالتنسيق في التشجيع على القيام بمتابعة متكاملة ومتناسقة لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة في إطار منظومة الأمم المتحدة. ويمكن للجزء المتعلق بالتنسيق أن يعمل أيضا كمنتدى لإجراء حوار محسّن مع الوكالات المتخصصة، وكذلك فيما بين مجالس إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة بشأن موضوع محدد قيد المناقشة. وسيكفل هذا أن المناقشات المعيارية التي تجري في الاستعراض الوزاري السنوي، وفي الجزء الرفيع المستوى وفي منتدى التعاون الإنمائي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية قد تُرجمت إلى أطر للسياسات الاستراتيجية، وجرى وضعها من خلال عمليات تعاونية فيما بين الوكالات، من أجل اتخاذ منظومة الأمم المتحدة لإجراء.

التحديات الرئيسية

السيبل الممكن للمضي قدما

التحضيرية الموضوعية لاتخاذ قرار في الجزء المتعلق
بالأنشطة التنفيذية^(٦)

(هـ) التنسيق التنفيذي المتعدد الأطراف: بناء
تلاحم أكبر في عمل منظومة الأمم المتحدة في
مجال التنمية، بما في ذلك الوكالات المتخصصة،
ومؤسسات بريتون وودز والمؤسسات الأخرى
المختصة

(هـ) يمكن للأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع رئيس المجموعة
الإئتمانية للأمم المتحدة، بتأسيس مشاورات ثانوية فيما بين
الكيانات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك
الوكالات المتخصصة المختصة، ومؤسسات بريتون
وودز، والوكالات المتعددة الأطراف، والمصارف الإئتمانية
الإقليمية، وهيئات التنسيق، بهدف تعزيز الاتساق المحسّن
في مجال السياسات التنفيذية

(و) تنفيذ السياسات على نطاق المنظومة:
تعزيز التنفيذ الأكثر اتساما بالفعالية للسياسات
على نطاق المنظومة على مستوى المجالس التنفيذية
ومجالس الإدارة للوكالات المتخصصة

(و) '١' تعزيز الحوار فيما بين المكاتب أو القيادة السياسية
المختصة لمجالس إدارات كيانات الأمم المتحدة بشأن تنفيذ
السياسات على نطاق المنظومة، مثل عقد اجتماعات
دورية لمكاتب المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج
لتشجيع النظر المتسق في القضايا موضع الاهتمام المشترك،
أو إنشاء آلية استشارية لمنظومة الأمم المتحدة، تابعة
للجمعية العامة، من خلال المجلس الاقتصادي
والاجتماعي، وتضم ممثلي مكتب المجلس الاقتصادي
والاجتماعي، والمكاتب أو القيادة السياسية المختصة
لمجالس إدارة الصناديق والبرامج، وكذلك الوكالات
المختصة ذات المشاركة الملموسة في الأنشطة التنفيذية،
والمختصة بتنفيذ الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في
تنفيذ السياسات على نطاق المنظومة

(٦) أُدرجت في الدراسة الاستقصائية عن المقترحات السابقة المتعلقة بالإصلاح أفكارا عديدة لجعل التوجيه والتنسيق على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية التي تظطلع بها مجالس الإدارة على الصعيد المركزي أكثر اتساما بالفعالية، بما في ذلك إنشاء مجلس للعمليات؛ ومجلس التنمية المستدامة؛ ومجلس إدارة وحيد أو فريق مكون من صانعي السياسات الوطنية لمعالجة الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية على الصعيد القطري ولتقديم المشورة والتوصيات إلى الدول الأعضاء قبل اتخاذ القرارات، أو كبديل لذلك منح جهاز أصغر مستمد من عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤلف من مسؤولين وطنيين يكونون مسؤولين عن الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية على الصعيد القطري، بالمساعدة في تقديم التوجيه والقيام بدور التنسيق للمجلس.

(و) '٢' تعزيز التناسق المعزز لوضع جدول أعمال المجالس التنفيذية بما في ذلك من خلال تزامن أكبر فيما بين بنود جدول الأعمال موضع الاهتمام المشترك والتي يتعين النظر فيها في الدورتين العادية والسنوية للمجالس، وفي الاجتماع المشترك لمجالس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي^(٧)

(و) '٣' مطالبة المجالس التنفيذية بوضع خطط عمل للوكالات من أجل تنفيذ توجيه استعراض السياسات الشاملة الذي يجري كل أربع سنوات، مع تقديم تقرير مرحلي سنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(و) '٤' استكشاف سبل جديدة يمكن لمجالس الإدارة بواسطتها النظر في المسائل ذات الاهتمام على نطاق المنظومة، بما في ذلك البرامج القطرية المشتركة^(٨)

(و) '٥' يمكن لكل مجلس إدارة أن يستعرض القرار الوظيفي مع الكيانات الأخرى ذات الصلة؛ وفي هذا الصدد، يمكن لمكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي استعراض سير أعمال الاجتماع المشترك لمجالس الإدارة

(٧) تأسس الاجتماع السنوي المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بمشاركة برنامج الأغذية العالمي وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ ب.أ. وجرى الاختيار الراهن لما يصل إلى أربعة أو خمسة بنود من جدول الأعمال لمناقشتها في الاجتماع المشترك بصورة مشتركة من قبل أعضاء المجالس التنفيذية الثلاث. وتغطي البنود المنتقاة لمناقشتها بصفة عامة مسائل تنفيذية محددة أو إعداد المسائل ذات الأهمية الشاملة للمنظمات المشاركة.

(٨) انظر المزيد من المناقشات في الفرع الثاني من هذا التقرير بشأن الأساليب المحتملة لتقديم البرامج القطرية المشتركة وإقرارها.

المجال ٢ ذو الأولوية

ضمان أن تشارك البلدان في الهيئات الإدارية على قدم المساواة

٩ - فيما يلي التحديات الرئيسية والسبيل الممكن للمضي قدما في هذا المجال:

التحديات الأساسية	السبيل الممكن للمضي قدما
(أ) المشاركة على قدم المساواة وامتلاك رأي في الإدارة: تعزيز مشاركة واضعي السياسات الوطنيين الذين يتعاملون مع أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية على المستوى القطري في البلدان المستفيدة من البرامج في عمليتي التداول والتفاوض في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذية	(أ) '١' أن يقوم كل مجلس إدارة باستعراض المشاركة المتكافئة ووضع مقترحات لزيادة تعزيز هذه المشاركة، حسب الاقتضاء
(أ) '٢' يمكن للمجالس التنفيذية أن تبحث كيفية عملها بالتعاون مع أطراف أخرى من منظومة الأمم المتحدة، وتحديد الممارسات الجيدة، والنظر في تقديم اقتراحات لتحسين شمولية ونوعية المناقشات وصنع القرار، ودراسة الخيارات المتاحة لتعزيز قدرات وفود الدول الأعضاء على تحديد شكل المناقشة	(أ) '٢' يمكن للمجالس التنفيذية أن تبحث كيفية عملها بالتعاون مع أطراف أخرى من منظومة الأمم المتحدة، وتحديد الممارسات الجيدة، والنظر في تقديم اقتراحات لتحسين شمولية ونوعية المناقشات وصنع القرار، ودراسة الخيارات المتاحة لتعزيز قدرات وفود الدول الأعضاء على تحديد شكل المناقشة
(أ) '٣' استعراض تجربة المؤسسات المتعددة الأطراف الرئيسية في تعزيز مشاركة واضعي السياسات الوطنيين للبلدان المستفيدة من البرامج في الهيئات التداولية (مثلا نظام المدير التنفيذي للبنك الدولي)	(أ) '٣' استعراض تجربة المؤسسات المتعددة الأطراف الرئيسية في تعزيز مشاركة واضعي السياسات الوطنيين للبلدان المستفيدة من البرامج في الهيئات التداولية (مثلا نظام المدير التنفيذي للبنك الدولي)
(أ) '٤' تشجيع اجراء المناقشة فيما بين الدول الأعضاء بشأن أفضل السبل لاستغلال الموارد المتاحة لتشجيع تعزيز مشاركة واضعي السياسات الوطنيين الذين يتعاملون مع أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية على المستوى القطري في البلدان المستفيدة من البرامج في عمليتي التداول والتفاوض في المجلس التنفيذية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي	(أ) '٤' تشجيع اجراء المناقشة فيما بين الدول الأعضاء بشأن أفضل السبل لاستغلال الموارد المتاحة لتشجيع تعزيز مشاركة واضعي السياسات الوطنيين الذين يتعاملون مع أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية على المستوى القطري في البلدان المستفيدة من البرامج في عمليتي التداول والتفاوض في المجلس التنفيذية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

- (أ) '٥' النظر في إنشاء صندوق استئماني لتيسير مشاركة المسؤولين المعنيين من البلدان المستفيدة من البرامج في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمحافل التنفيذية، عند الاقتضاء
- (أ) '٦' النظر في تقديم دعم فني خاص لممثلي البلدان المستفيدة من البرامج لتيسير مزيد من المشاركة المستتيرة في عمليتي التداول والتفاوض في المحافل التنفيذية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي
- (أ) '٧' أن تقدم الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة مزيداً من الإحاطات المنتظمة إلى الدول الأعضاء بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للكيانات المعنية، بما في ذلك السياسات المعتمدة على نطاق المنظومة

المجال ٣ ذو الأولوية

تحسين الأعمال التحضيرية الفنية لاجتماعات مجالس الإدارة

١٠ - فيما يلي التحديات الرئيسية والسبيل الممكن للمضي قدماً في هذا المجال:

التحديات الأساسية	السبيل الممكن للمضي قدماً
(أ) خدمات الدعم التي تقدمها الأمانات: زيادة تعزيز قدرة أمانات الهيئات الإدارية للإعداد للاجتماعات ورصد نتائجها وتقديم وثائق جيدة	(أ) '١' أن تقوم كل هيئة إدارية بمراجعة وظيفية لخدمات الدعم التي تقدمها الأمانات استناداً إلى منهجية مشتركة متفق عليها
(أ) '٢' أن تقوم كل هيئة إدارية بتقييم سنوي لنوعية وثائق الاجتماعات	
(أ) '٣' أن تواصل أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز التعاون الفني مع الوكالات المتخصصة لضمان إقامة روابط أمتن مع الخبراء والشبكات وتحليل السياسات العامة لتلك الكيانات في إطار التحضير لاجتماعات المجلس	

(أ) '٤' عقد مشاورات منتظمة بين أمانات الهيئات الإدارية

(أ) '٥' أن تضطلع مكاتب الهيئات الإدارية بدور أكثر أهمية في رصد نوعية الأعمال التحضيرية الفنية، وبوجه خاص، وضع جداول الأعمال وتمثيل البلدان وصياغة القرارات التداولية^(٩)

المجال ٤ ذو الأولوية

تعزيز أثر القرارات المتخذة على الصعيد الحكومي الدولي

١١ - فيما يلي التحديات الرئيسية والسبيل الممكن للمضي قدماً في هذا المجال:

التحديات الأساسية	السبيل الممكن للمضي قدماً
(أ) المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار: تحسين نوعية المعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة المقدمة للدول الأعضاء لتيسير عملية اتخاذ القرار على الصعيد الحكومي الدولي	(أ) إنشاء مركز وثائق للمعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية ^(١٠)
(ب) عمليات الحوار بشأن السياسات: تعزيز الحوار بشأن السياسات بين الدول الأعضاء وصناع القرار في الأمم المتحدة بشأن القضايا ذات الأولوية التي يواجهها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي	(ب) تنشيط الأنشطة التنفيذية والأجزاء المتعلقة بالتنسيق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها محاور مركزية للحوار بشأن السياسات العامة بين واضعي السياسات الوطنيين في البلدان المستفيدة من البرامج والرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة

(٩) كما هي الممارسة حالياً في اليونيسيف.

(١٠) انظر الفصل الخامس من هذا التقرير للاطلاع على مزيد من المناقشة بشأن مركز الوثائق.

(ج) '١' جعل عمليتي التداول والتفاوض في الهيئات الإدارية موجهة أكثر نحو العمل من خلال تعريف أفضل للمعيار التنفيذي الرئيسي وتحليل الوقائع على الصعيد الميداني

(ج) المفاوضات الحكومية الدولية: كثيرا ما تعطي الهياكل الحالية للمفاوضات الحكومية الدولية في مجالس الإدارة أهمية كبيرة للقضايا والنهج السياسية، بدلا من القضايا والنهج التقنية، في صنع القرار، وهو ما أدى، مع مرور الوقت، إلى جعل العديد من القرارات تفتقر إلى توجيهات ذات مغزى وذات أهمية من الناحية العملية

(ج) '٢' النظر في اعتماد نموذج تنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يستند إلى أجزاء مستقلة تُعقد طوال السنة

(د) '١' إنشاء وظيفة التقييم على نطاق المنظومة^(١١)

(د) تقييم السياسات على نطاق المنظومة: تعزيز تقييم أثر السياسات المعتمدة على نطاق المنظومة والتي تنظم أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية

الخطوة/الخطوات المقبلة المقترحة

١٢ - يُتترح أن توفر المجالات الأربعة ذات الأولوية المحددة أعلاه إطاراً لتنظيم العملية التشارورية الحكومية الدولية المعنية بتعزيز أداء الهيئات الإدارية القائمة. وستساعد المداورات المنظمة بشأن هذه المجالات ذات الأولوية، استنادا إلى المقترحات الثرية المقدمة على مر السنين، في تحديد السبيل إلى تحقيق هياكل إدارية محسنة وأكثر تماسكاً.

دال - الخلاصة

١٣ - الخلاصة الرئيسية من هذا التقرير هو أن تحسين أداء الهيئات الحكومية الدولية الحالية أمرٌ حاسم لزيادة فعالية أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية على الصعيد القطري. وسيطلب هذا الأمر من الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات في مجالات عدة، بما في ذلك الالتزام بتحقيق مزيد من التماسك في صنع السياسات في عواصم البلدان، وإرساء وضوح أكبر بشأن أدوار ووظائف مختلف المستويات في نظام الإدارة، وتعزيز كبير لقدرة البلدان المستفيدة من البرامج على المشاركة في رسم السياسات الحكومية الدولية بشأن أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية، مما سيجعل عمليات صنع القرار على جميع المستويات موجهة أكثر

(١١) انظر الفصل الثالث من هذا التقرير للاطلاع على مزيد من المناقشة بشأن الطرائق المقترحة لإنشاء وظيفة تقييم مستقلة على نطاق المنظومة.

نحو العمل، وسيزيد في دعم خدمات الأمانة ذي الصلة المقدمة لكل هيئة من الهيئات الإدارية اعتماداً على تحليل لاحتياجاتها الوظيفية.

ثانياً - الطرائق الممكنة لتقديم البرامج القطرية المشتركة والموافقة عليها، على أساس طوعي

قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣

٧ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مقترحات إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين بشأن إيجاد طرائق لتقديم البرامج القطرية المشتركة والموافقة عليها، على أساس طوعي، آخذاً في الاعتبار أهمية الملكية الوطنية والإشراف الحكومي الدولي الفعال على عملية التنمية

ألف - المبادئ

١٤ - تم الاسترشاد بالمبادئ التالية في وضع المقترحات الهادفة إلى تعزيز فعالية أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية، بما في ذلك عملية إعداد البرامج القطرية المشتركة:

(أ) التركيز على الهيئات الحكومية الدولية القائمة بهدف جعل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أكثر كفاءة وفعالية في دعمه للبلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛

(ب) المحافظة على التزاهة المؤسسية والدستورية والولاية التنظيمية لكل وكالة وهيئتها الإدارية؛

(ج) الاستجابة للملكية الوطنية وتعزيز مواعمة البرامج القطرية مع الاستراتيجيات الوطنية على النحو المبين في المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية^(١٢) ووفقاً لها، حيثما وُضع؛

(١٢) أقرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مجموعة إرشادات لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ويشمل "كيفية إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: الجزء الأول: المبادئ التوجيهية لفريق الأمم المتحدة القطري؛ الجزء الثاني: إرشادات فنية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية".

(د) أن تكون شاملة لجميع كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومستجيبة لدوره المعياري فيما يتصل بمعالجة الأولويات الوطنية وتمشياً مع الخطة الاستراتيجية المعتمدة في كل من المنظمات المعنية؛

(هـ) المسؤولية الأساسية للحكومات الوطنية عن صياغة البرامج القطرية المشتركة، بالتشاور مع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين ذوي الصلة، حسب الاقتضاء؛

(و) أن تقودها الحكومة ومنسق مقيم معزز الأذوار وفريق الأمم المتحدة القطري في إطار شراكة تعاونية بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها المقيمة وغير المقيمة على صعيد المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري لضمان قدر أكبر من التماسك على المستوى القطري؛

(ز) أن تكون راسخة في التخطيط القائم على النتائج وفي النهج الإدارية؛

(ح) المساعدة على أن يكون الجدول الزمني لتقديم البرنامج القطري المشترك إلى الكيان ذي الصلة للموافقة عليه، حسب الاقتضاء، مرناً وفقاً لدورة التخطيط لكل حكومة.

باء - الآليات الحالية للموافقة على البرامج القطرية

١٥ - تتجلى مسألة الملكية الوطنية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي وُضع بقيادة الحكومة ويوضح التركيز الاستراتيجي لفريق الأمم المتحدة القطري في الاستجابة للأولويات الوطنية. والغاية من العملية الحالية للموافقة على مساهمة وكالات الأمم المتحدة في البرامج القطرية من خلال الهيئات الإدارية والآليات الداخلية، حسب الاقتضاء، هي تيسير الرقابة ضمن إطار عمل يعترف بالملكية الوطنية ويكفل اتساق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري دعماً للأولويات الوطنية.

١ - الصناديق والبرامج

١٦ - تقوم المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج باستعراض برامج التعاون المتعددة السنوات وإقرارها، وذلك أساساً من خلال التركيز على اتساق تلك البرامج وملاءمتها للخطة الاستراتيجية المتعددة السنوات ذات الصلة. ومن أجل تحسين التخطيط والإدارة القائمين على النتائج، وتعزيز المواءمة بين وثائق البرامج القطرية والاستراتيجيات الوطنية وكذلك الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل/الإطار التمويلي المتعدد السنوات بالصيغة التي يقرها المجلس التنفيذي المعني، تتضمن وثيقة البرنامج القطري نتائج خاصة بكل وكالة على حدة

تساهم في تحقيق النواتج المحددة في مصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٧ - وبعد مناقشة المجالس التنفيذية للبرامج القطرية وإبداء تعليقاتها عليها في الدورة السنوية، يتم إقرار تلك البرامج، بما فيها التمويلات الإرشادية الأساسية وغير الأساسية حسب الاقتضاء، ويكون ذلك عادة في الدورة العادية الثانية على أساس عدم الاعتراض دون عرضها أو مناقشتها ما لم يبلغ خمسة أعضاء على الأقل الأمانة خطياً قبل انعقاد الدورة برغبتهم في عرض برنامج قطري معين على المجلس. والهدف من هذه العملية هو ضمان مشاركة المجلس التنفيذي بفعالية، وكذلك تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في عملية التشاور والإقرار. ومن ثم تحقق عملية الإقرار توازناً بين دور الرقابة القانونية للمجلس التنفيذي والمطالب المشروعة لتحقيق الكفاءة التشغيلية.

٢ - الوكالات المتخصصة والكيانات الأخرى التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة

١٨ - لدى الوكالات المتخصصة والكيانات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ترتيبات تختلف في كثير من الأحيان عن برامج التعاون المتعددة السنوات المذكورة أعلاه بالنسبة للصناديق والبرامج. وهي تحضر بالفعل أنواعاً مختلفة من الاستراتيجيات وأطر العمل والبرامج القطرية القائمة على النتائج التي تحدد النواتج المتوسطة الأجل التي يتعين تحقيقها من خلال مشاريع أو برامج على الصعيد القطري، وفقاً لخططها الاستراتيجية المؤسسية المتعددة السنوات وللأولويات الوطنية. وتمثل هذه البرامج بشكل أساسي الأطر الإرشادية التي يتوقف تنفيذها على تعبئة الموارد.

١٩ - ولا يُشترط أن تقرر مجالس إدارة الوكالات المتخصصة - المقيمة منها وغير المقيمة - والكيانات الأخرى التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة هذه الوثائق. وتسترشد أنشطة بعض هذه الوكالات على الصعيد القطري بالمبادئ التوجيهية المتعلقة ببرامجها، ويتم إقرارها في بعض الحالات على الصعيد الإقليمي.

جيم - الإشراف الحكومي الدولي على الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية

٢٠ - من المهم التمييز بين إقرار البرامج القطرية وطبيعة الإشراف الحكومي الدولي الذي تمارسه كيانات من قبيل مجالس الإدارة والهيئات التشريعية في وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، من جهة، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من جهة أخرى. وفي حالة الوكالات المتخصصة، يكون الإشراف على يد مجالس إدارة كل منها وفقاً لسياساتها وإجراءاتها. وفي حالة الصناديق والبرامج، تتولى المجالس التنفيذية، بالإضافة إلى

اعتماد البرامج القطرية، المسؤولية عن توفير الدعم والإشراف الحكوميين الدوليين وفقا للسياسة العامة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعن ضمان استجابة تلك البرامج لاحتياجات وأولويات البلدان المستفيدة (انظر قرار الجمعية العامة ٤٨/١٦٢)، بما في ذلك ما يلي:

(أ) تنفيذ ما تضعه الجمعية العامة من سياسات وما تتلقاه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي من تنسيق وتوجيهات؛

(ب) إقرار البرامج، بما في ذلك البرامج القطرية؛

(ج) البت في الخطط الإدارية والمالية والميزانيات؛

(د) التقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس، إذا لزم الأمر، بتوصيات بشأن المبادرات الجديدة.

٢١ - وتقوم الجمعية العامة، من خلال الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل تطوير منظومة الأمم المتحدة، بتحديد التوجهات الأساسية في مجال السياسة العامة على نطاق المنظومة لأغراض التعاون الإنمائي والطرائق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مكلف بتوفير التنسيق والتوجيه لمنظومة الأمم المتحدة بالتشاور الوثيق مع الوكالات المتخصصة، بما في ذلك فيما يتصل بتنفيذ التوجيه في مجال السياسة العامة التي تضعها الجمعية العامة من خلال عملية الاستعراض الشامل للسياسة العامة. وغالبا ما يضطلع المجلس بدوره في تنسيق ورصد التوجيه في مجال السياسة العامة التي تضعها الجمعية العامة، عن طريق جزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية. ويبقى الجزء التنسيقي للمجلس مكرسا لتنسيق السياسات والأنشطة التي تضطلع بها الأجهزة والمنظمات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وقد يتولى ذلك الجزء تنسيق أنشطة الوكالات المتخصصة عن طريق إجراء مشاورات مع تلك الوكالات وتقديم التوصيات إليها، ومن خلال تقديم التوصيات إلى الجمعية العامة وإلى أعضاء الأمم المتحدة.

٢٢ - ومن الشواغل الرئيسية لدى الدول الأعضاء ضمان الاتساق في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. وتنعكس هذه الشواغل في التوجيه المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسة العامة والذي يشكل الأساس المستند إليه في تقييم عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتُصاغ حاليا الخطط الاستراتيجية لفرادى الوكالات ومذكراتها التوجيهية وغيرها من الأدوات التنفيذية على نحو يجعلها تعكس القرارات التي يسفر عنها الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسة العامة،

ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة، والقرارات والمقررات الصادرة عن مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة. وتقوم كل وكالة أيضا بتقديم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن مدى تنفيذها للاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات للسياسة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الأمين العام عدة تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن مختلف جوانب الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات للسياسة العامة، بما في ذلك بشأن التبسيط والمواءمة، ونظام المنسقين المقيمين، والتمويل، وما إلى ذلك.

٢٣ - وقد أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ٣١١/٦٣ أن تعزيز إدارة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ينبغي أن يركز على توطيد الهيئات الحكومية الدولية القائمة بغرض زيادة كفاءة وفعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي فيما يقدمه من دعم للبلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ولذلك فمن الممكن أن يركز استعراض لمستوى فعالية عمليات الإدارة يجره المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الحاجة المحتملة إلى إصلاح أساليب عمل المجلس، من أجل تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى إتباع طرائق مختلفة لتمكين المجلس من القيام بالدور المنوط به. وقد يتطلب ذلك من مجالس الإدارة المشار إليها، بما في ذلك مجالس إدارة الوكالات المتخصصة، أن تركز أجزاء منها لإجراء مناقشات سنوية متعمقة بشأن المسائل المتصلة تحديداً باتساق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك فيما بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية ككل. ثم تُدرج هذه المناقشات في التقرير السنوي الذي تقدمه كل وكالة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما يتيح للمجلس إمكانية الاطلاع على مدى استجابة تلك الوكالات لمتطلبات الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات للسياسات العامة.

دال - أهم عناصر الوثيقة المشتركة للبرامج القطرية

٢٤ - ليس لدى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي سوى خبرة ضئيلة في وضع الوثائق المشتركة للبرامج القطرية، على الرغم مما لديه من خبرة كبيرة في إعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد أثرت مسألة الحاجة إلى وضع برامج قطرية مشتركة في سياق التجربة التي يجري تنفيذها في البلدان التي يتم فيها تجريب عملية "توحيد أداء" الأمم المتحدة. ومن أجل الوفاء بمتطلبات إقرار المساهمات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة في البرامج القطرية، ينبغي لوثيقة البرامج القطرية المشتركة، تمشياً مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ما يلي:

(أ) أن تتضمن بياناً واضحاً لمجال التركيز الاستراتيجي للبرنامج القطري وللطريقة التي يستجيب بها البرنامج للأولويات الوطنية؛ والإجراءات التي يجري اتخاذها لضمان الاتساق على المستوى القطري؛ والنتائج التي يتعين تحقيقها في حدود الموارد المتاحة أو الموارد الإرشادية التي تعتمدها مجالس الإدارة المعنية أو آليات الإقرار الداخلية في ضوء الحاجة إلى تقديم تقارير إلى الدول الأعضاء في إطار قائم على النتائج؛

(ب) أن تتضمن وصفاً واضحاً للإسهام المقترح/الإرشادي الذي تقدمه فرادى الوكالات إلى البرنامج القطري المشترك الذي يتيح لمجلس الإدارة أو آلية الإقرار الداخلية للوكالات، حسب الاقتضاء، بإقامة روابط مع خططها الاستراتيجية ذات الصلة؛

(ج) أن تبقى العملية بسيطة، على أن تكفل أن تكون الفترة الزمنية الفاصلة بين إعداد البرنامج القطري المشترك وإقراره قصيرة ومرنة، مما يتيح مواءمته مع دورة التخطيط الوطنية، وأن يكون إعداد البرامج القطرية المشتركة من قبل منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري قصير المدة ومرناً؛

(د) الامتثال لقرار الأمم المتحدة بتحديد طول الوثائق الصادرة عن الأمانة العامة بـ ١٦ صفحة^(١٣).

هاء - الخيارات

الخيار ١

البرنامج القطري الموحد المقدم إلى مجالس إدارة وكالات الأمم المتحدة المشاركة

٢٥ - يتطلب هذا الخيار الموافقة عليه على مستوى مجالس الإدارة. وليس هذا متطلباً حالياً بالنسبة للوكالات المتخصصة ولن يتغير هذا في إطار هذا الخيار. ويفترض هذا الخيار مسبقاً اتساقاً تاماً فيما بين الدول الأعضاء في تمثيلها لمختلف منظمات الأمم المتحدة وقد يثير إمكانية نشوب خلافات فيما بين مجالس الإدارة بشأن التغطية الخاصة بالوكالات. ومن أجل معالجة هذا الخلاف، ينبغي إنشاء آلية حكومية دولية لفض النزاع أو للإحالة، وسيضيف هذا الأمر عدم التحقق للعملية ويقلل من حسن التوقيت. ومن الممكن معالجة هذا الأمر عن طريق اشتراط أن تركز مجالس الإدارة استعراضها وموافقتها على مساهمات كل وكالة على حدة في البرنامج القطري واتساقها مع الخطة الاستراتيجية لكل منها.

(١٣) تخطط الجمعية العامة علماً، في الفقرة ٤ من الجزء بء من قرارها ٥٢/٢١٤، بقرار الأمين العام القاضي بتحديد طول الوثائق الصادرة عن الأمانة العامة بـ ١٦ صفحة.

الخيار ٢

البرنامج القطري الموحد المنسجم مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية^(١٤) المقدم لكل مجلس إدارة وآلية الوكالة الداخلية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك وصف موجز منظم للمساهمة الخاصة بالوكالة، وإرفاق مصفوفة نتائج في شكل مرفق لاعتمادها

٢٦ - ستقوم موافقة مجالس الإدارة أو الآليات الداخلية المعنية، حسب الاقتضاء، على تقييم ما إذا كانت مختلف عناصر البرنامج الخاص بالوكالة تعكس الأولويات ذات الصلة للخطة الاستراتيجية أو الولاية العامة. ولن يطرأ أي تغيير على عملية الموافقة الحالية المتبعة في الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج. وفي حالة الوكالات المتخصصة، يمكن تقديم الوثيقة لمجلس إدارة كل منها للعلم فقط.

٢٧ - ومن الممكن أيضا إعادة النظر في دوري الاستعراض الحاليين من جانب مجالس إدارة الصناديق والبرامج، مما يسمح، على سبيل المثال، بالموافقة الضمنية على وثيقة البرنامج القطري الموحد المنقحة بعد أسبوعين من نشرها على الموقع الإلكتروني، وتقصير الفترة الزمنية اللازمة لنشر الوثيقة المنقحة على الموقع الإلكتروني من ستة أسابيع إلى أربعة أسابيع. ويراعي هذا الخيار أيضا ما تجرته مجالس إدارة الصناديق والبرامج من مناقشات سنوية بشأن المسائل المتعلقة بالاتساق، التي ترد في تقاريرها السنوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويستجيب الخيار أيضا إلى الدعوة لمزيد من الاتساق والتبسيط للعملية الحالية المتعلقة بالموافقة على مساهمة الوكالات في البرامج القطرية.

الخيار ٣

البرنامج القطري الموحد المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٨ - ستقدم وثيقة البرنامج القطري الموحد، على النحو الموصوف في الخيارين ١ أو ٢ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإقرارها. وسيطلب هذا تغييرا جذريا في ولاية وأساليب عمل المجلس وفي علاقته القانونية بالوكالات المتخصصة على حد سواء. وسيطلب أيضا تغييرا في الولاية الحالية لمجالس إدارات أخرى وفي تنظيم وجدولة أعمالها.

(١٤) في إطار هذا الخيار، قد تختار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على أساس طوعي، في إطار المبادئ التوجيهية المعتمدة للمجموعة، خطة عمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كأساس للبرنامج القطري الموحد.

الخيار ٤

البرامج القطرية الموحدة المقدمة إلى الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية

٢٩ - ستقدم وثيقة البرنامج القطري الموحد، على النحو الموصوف في الخيارين ١ أو ٢ إلى الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي للموافقة عليها. وحيث أن الولاية الحالية للاجتماع المشترك تتمثل في مناقشة مسائل مختارة ذات أولوية وتحظى بالاهتمام المشترك، فسيطلب هذا الخيار تغييرا جذريا في ولاية الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية وتكوينه.

سيناريوهات إضافية

٣٠ - تقدم وثيقة البرنامج القطري الموحد، على النحو الموصوف في الخيارين ١ أو ٢، إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمناقشتها وإرسالها إلى مجالس الإدارة أو الكيانات الأخرى المعنية لكل من الوكالات للموافقة عليها وستكون نتائج المناقشات غير ملزمة وتُنظر فيها المجالس التنفيذية/هيئات الموافقة المعنية عند مناقشة وثيقة البرنامج القطري. وسيؤدي هذا إلى تغيير جوهري في الدور المنوط بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، سيضيف ما لا يقل عن طبقتين إضافيتين إلى عملية الموافقة، وسيكون له آثار على الجدول الزمني لمناقشات مجالس الإدارة/آليات الموافقة للبرامج القطرية، مما يقلل من المرونة اللازمة لاتساق هذه البرامج بشكل أو ثقل مع دورات التخطيط الوطنية.

٣١ - وسيجري استعراض وثيقة البرنامج القطري الموحد، على النحو الموصوف في الخيار ١ أو ٢، على المستوى القطري من جانب ممثلي الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج المعنية قبل تقديمها بشكل نهائي إلى مجالس الإدارة للموافقة عليها بصورة رسمية. ومن الممكن أن تقود الحكومات عملية الاستعراض مدعومة من لجنة توجيهية برئاسة مشتركة لكل من الحكومة والمنسق المقيم، كما هو الحال في بعض البلدان حاليا. ومن الممكن، حسب الاقتضاء، أن تشارك مجالس الإدارة في العملية وأن تقدم تعليقات خطية أو شفوية إلى الرئيس/الرئاسة المشتركة للنظر فيها خلال الاستعراض على المستوى القطري. ومن ثم سيرسل البرنامج القطري الموحد، وإذا دعت الضرورة لذلك، إلى مجالس الإدارة أو إلى آليات الموافقة الأخرى التابعة للوكالات المعنية لأغراض الاستعراض والموافقة عليه بصورة رسمية على أساس عدم الاعتراض. وسيؤدي هذا الاستعراض "الكلي" على المستوى القطري إلى تعزيز مبدأ الملكية الوطنية بوصفه حجر الزاوية في خطط التنمية والأولويات الوطنية، مما يجعل من اليسير إظهار القيادة القطرية بشكل واضح.

واو - الطريقة المقترحة لتقديم البرنامج القطري الموحد والموافقة عليه على أساس طوعي

٣٢ - لقد جرى تحديد الخيارات سالفة الذكر بوصفها طرائق يمكن أن تنظر فيها الجمعية العامة استجابة للفقرة ٧ من قرارها ٦٣/٣١١. ومن الممكن أن تشير الجمعية العامة في معرض مناقشتها إلى المبادئ التوجيهية الواردة في الفرع الثالث أدناه المتعلق بالطريقة المفضلة^(١٥).

٣٣ - ومن الممكن أن يشمل مشروع القرار المحتمل العناصر التالية:

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها مختلف الخيارات لتحديد البرنامج القطري الموحد وآليات الموافقة، وإذ تضع في اعتبارها الولايات المنوطة بمجالس إدارات وكالات الأمم المتحدة وبغية اقتراح طريقة للجمعية العامة تحظى بقبول على نطاق واسع لأغراض تقديم البرنامج القطري الموحد والموافقة عليه،

وإذ تشير إلى أن مجالس إدارة الصناديق والبرامج تجري مناقشات سنوية بشأن المسائل المتعلقة بالاتساق والتي تنعكس في تقاريرها السنوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في حين لا تقدم الوكالات المتخصصة تقارير مماثلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تأخذ في الاعتبار الدعوة لمزيد من الاتساق والتبسيط للعملية الحالية المتعلقة بالموافقة على مساهمة الوكالات في البرامج القطرية،

١ - تدعو البلدان، على أساس طوعي، إلى تقديم وثيقة برنامج قطري موحد، بما يتفق مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتشمل بياناً واضحاً للتركيز الاستراتيجي للبرنامج القطري. بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، والإجراءات المتخذة لكفالة الاتساق على المستوى القطري والنتائج المزمع تحقيقها باستخدام الموارد المتاحة أو الإرشادية، مع وصف موجز لمصفوفة النتائج مرفقة في

(١٥) جرى عرض أربعة خيارات لأغراض تقديم البرامج القطرية الموحدة والموافقة عليها لتنظر فيها الدول الأعضاء، بما في ذلك الاعتبارات الكامنة وراء كل منها، ومع ذلك، فإن المكاتب القانونية لجميع الوكالات لم تجيز جميع الخيارات كما لم يناقشها مجلس إدارة كل منها وبالتالي ينبغي اعتبار هذه الورقة "عمل قيد التنفيذ" ويعتبر الخيار ٢ وحده، الذي قدم في شكل مشروع قرار، قد أوفى بالمبادئ التوجيهية الواردة في الفرع ٣. وتتطلب الخيارات الأخرى في معظم الحالات المزيد من الاستعراض القانوني وموافقة مجالس إدارة الوكالات، التي تحتاج إلى إبلاغها بهذه المناقشات التي تجريها الجمعية العامة.

شكل مرفق للموافقة عليها من جانب مجالس إدارة الصناديق والبرامج أو الآليات الداخلية في حالة الوكالات المتخصصة، حسب الاقتضاء؛

٢ - **تلاحظ** أن الموافقة على مساهمة كل وكالة ستقوم على أساس تقييم مدى عكس عناصر برنامج كل وكالة على حدة لأولويات خططها الاستراتيجية وولايتها العامة؛

٣ - **تشجع** مجالس إدارات وكالات الأمم المتحدة على بذل المزيد من الجهود، في الحالات التي تتطلب هذه الموافقة، لكفالة اتساق الجدول الزمني لتقديم وثائق البرنامج القطري والموافقة عليه مع دورة الحكومة المتعلقة بالتخطيط.

ثالثاً - المبادئ الرئيسية لإنشاء آلية تقييم مستقلة على نطاق المنظومة

قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣

٨ - **تعيد تأكيد** أهمية تعزيز التقييم، بوصفه إحدى مهام منظومة الأمم المتحدة، وأهمية الإرشادات الواردة في قرارها ٢٠٨/٦٢ فيما يتعلق بذلك، وتطلب إلى الأمين العام، في هذا الصدد، أن يقدم، بالتشاور مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، مقترحات إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين بشأن إيجاد طرائق لإنشاء آلية تقييم مستقلة على نطاق المنظومة من أجل تقييم الكفاءة والفعالية والأداء في المنظومة بأكملها، مع مراعاة مهام التقييم التي تنفذها منظمات الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، كل في مجال اختصاصه

٣٤ - يستند الإطار العام المعروض في هذا الجزء إلى مناقشات جرت في السنتين الماضيتين فيما بين منظمات الأمم المتحدة في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين، كجزء من مناقشة أعم بشأن مواءمة ممارسات تسيير العمل والحاجة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذه المناقشات، أحاط مجلس الرؤساء التنفيذيين علماً أيضاً بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة (A/61/583)، وتحديدًا بالتوصية القائلة بضرورة إنشاء نظام تقييم مشترك للأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٠٨ على أساس منهجية تقييم مشتركة بغية تعزيز الشفافية والمساءلة.

٣٥ - وكانت وجهات النظر التي دأب مجلس الرؤساء التنفيذيين على الإعراب عنها خلال هذه المناقشات مؤيدةً إلى حد بعيد لتعزيز قدرة مهام التقييم وقوام المكلفين بها على نطاق

منظومة الأمم المتحدة كوسيلة حاسمة الأهمية لتعزيز مصداقية البرامج التي تنفذها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وفعاليتها وأثرها. ويشمل الإطار المقترح لآلية تقييم على نطاق المنظومة مبادئ وطرائق طرحها ثم صقلها في إسهامات لاحقة في مناقشات مجلس الرؤساء التنفيذيين فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم الذي يجمع الرؤساء المعنيين بالتقييم في شتى أجزاء منظومة الأمم المتحدة. ويولي الاقتراح كذلك العناية الواجبة للخبرات القيّمة المكتسبة في معرض إجراء الدراسات المتعلقة بقابلية برامج وحدة الأداء القطرية التجريبية للتقييم.

٣٦ - وعززت القيود الناشئة عن اعتماد نهج مخصص لكل حالة على حدة في مجال دراسات القابلية للتقييم من منطوية إنشاء وحدة مستقلة تُعنى بإجراء تقييمات لمسائل بعينها تحظى باهتمام واسع على صعيد المنظومة، وتوطيد السياسات والمنهجيات المتعلقة بالتقييم في المنظومة. وتتمثل أوجه القصور الملحوظة التي تشوب ترتيبات الإدارة المخصصة لكل حالة على حدة فيما يتعلق بالتقييمات المنفذة على نطاق المنظومة في المجالات التالية:

(أ) عدم إمكانية التنبؤ بالتمويل، وما يتبع ذلك من انعدام القدرة على التخطيط الطويل الأجل؛

(ب) ازدياد العبء الواقع على فرادى وحدات التقييم المشاركة فيما يتصل بمسؤولياتها الأساسية، ولا سيما بالنسبة للمنظمات الأصغر حجماً؛

(ج) انعدام الاستقلالية المتصور من جانب البلدان الأعضاء.

٣٧ - ويستلهم الإطار المقترح لآلية تقييم على نطاق المنظومة عدداً من المبادئ الرئيسية تتمثل فيما يلي:

(أ) بالنظر إلى تعقد عمليات الأمم المتحدة، فإنه من الأساسي، لتحقيق الاتساق وتلافي الازدواج، أن تقوم الوحدة المقترحة للتقييم على نطاق المنظومة بتنسيق عملها مع وحدات التقييم الموجودة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) لكفالة المصداقية، ينبغي أن يكون نظام التقييم على صعيد الأمم المتحدة مستقلاً في عمله. ويتعين أن تفي تقييمات هذا النظام بالاحتياجات ذات الأولوية لأصحاب المصلحة، بمن فيهم جمهور العامة في الدول الأعضاء؛

(ج) ينبغي تشجيع تنمية القدرة على التقييم في الدول الأعضاء، بما في ذلك تشجيع ثقافة التقييم المستقل، حتى تتمكن الدول الأعضاء تدريجياً من تولي زمام تقييم البرامج المصممة لخدمة مصالحها.

٣٨ - وبناء على ذلك، يمكن إيجاز المبادئ الأساسية التي روعيت في الاستجابة للولاية الصادرة عن الجمعية العامة بشأن إنشاء آلية تقييم على نطاق المنظومة فيما يلي:

(أ) تعزيز القدرة على التقييم في البرامج القطرية، على نحو ما ورد أيضا في الولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛

(ب) التوصل إلى حل يُدمج في إطار مهام التقييم التي توفرها بالفعل منظمات الأمم المتحدة والهيئات الرقابية والمهنية القائمة وذلك بغية تلافي الازدواج وكفالة الاستخدام الكفء للموارد، على نحو ما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٣١١/٦٣؛

(ج) تأكيد الأهمية المطلقة لمطلب الاستقلالية في أي آلية جديدة يجري اقتراحها.

٣٩ - ووفقا لهذه المبادئ، يتعين أن يكون نظام التقييم المقترح إنشاؤه على صعيد الأمم المتحدة بناءً من ثلاثة مستويات، يتألف مما يلي:

(أ) وحدة مستقلة جديدة تكون المحرك لبرنامج العمل بالنسبة للتقييمات على نطاق المنظومة؛

(ب) مهام تقييم في كل من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) الشبكة المهنية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٤٠ - وجاري حاليا التشاور بشأن الاقتراح الذي وضعته أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين من أجل إنشاء آلية تقييم على نطاق المنظومة، وذلك في إطار فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم الذي يشمل وحدة التفتيش المشتركة ذات مركز المراقب فيه. ويضع الاقتراح أيضا الخطوط العريضة لإطار الآلية المذكورة، لا سيما فيما يتعلق بترتيبها المؤسسية والتنظيمية والتمويلية الممكنة. ومن المتوقع أن تكتمل العملية التشاورية في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تمهيدا لوضع الصيغة النهائية للاقتراح.

رابعا - تعزيز الإبلاغ المالي عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تحليله الإحصائي الشامل لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية المزيد من التحليل والمقترحات القابلة للتنفيذ بشأن الحالة الراهنة والآفاق المتعلقة بمختلف أشكال التمويل الأساسي وغير الأساسي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة الآثار المترتبة على مختلف أشكال

التمويل غير الأساسي فيما يتعلق بإمكانية التنبؤ به والملكية الوطنية وتنفيذ الولايات الحكومية الدولية

ألف - تحسين نطاق تغطية الإبلاغ المالي ونوعيته وقابليته للمقارنة

٤١ - يكتف الأمين العام الجهود الرامية إلى تحديث المفاهيم والتعريفات والتصنيفات التي يركز عليها التحليل الإحصائي الشامل لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (الخلاصة الإحصائية). والمهدف من ذلك هو تحسين نوعية البيانات وقابليتها للمقارنة، وتقديم عرض أفضل للولايات والعمليات المتغيرة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد شهدت السنوات الأخيرة تكثيف التشاور بين الوكالات، ولا سيما فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي والوكالات المتخصصة، بشأن مسائل الإبلاغ المالي، مما أفضى إلى تحسين تصنيف المساهمات التي تتلقاها كيانات الأمم المتحدة.

٤٢ - وتعكف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كذلك على تشكيل فريق عامل يُكلف بتبسيط الإبلاغ المالي ومواءمته بوضع مبادئ إرشادية موحدة تستخدمها كيانات الأمم المتحدة في تصنيف النفقات. وزيادة الاتساق في تصنيف النفقات في مختلف كيانات الأمم المتحدة سيسهل الإبلاغ المصنف عن تدفق الموارد المتصلة بالتنمية والشؤون الإنسانية وبناء السلام.

٤٣ - وأحرز تقدم كبير أيضا في مجال توسيع تغطية الخلاصة الإحصائية. وتعكف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة حاليا على إدماج تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التعاون التقني في منظومة الأمم المتحدة في الخلاصة الإحصائية. وسيُحال إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٠ تقرير مُجمع واحد يقدم تحليلا للبيانات المالية للسنة التقويمية ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، تعتزم الإدارة جمع المعلومات مباشرة من ٣٧ من كيانات الأمم المتحدة في إطار إعداد الخلاصة الإحصائية لعام ٢٠١٠، وذلك مقارنة بسبع كيانات فقط في عام ٢٠٠٧.

باء - تعزيز الإبلاغ عن التدفقات المصنفة للتمويل غير الأساسي

٤٤ - بُدلت في الآونة الأخيرة جهود على نطاق المنظومة لتحسين الإبلاغ بشأن الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، وهي توفر قاعدة صلبة للمزيد من التحليل المصنف لتدفقات الموارد الخارجة عن الميزانية. وتعكف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على إنشاء قاعدة بيانات على نطاق المنظومة تتناول الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، وتقدم معلومات مستكملة

عن جميع هذه الصناديق، بما في ذلك الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من كيانات الأمم المتحدة، ويجري ربطها بالمواقع الشبكية ذات الصلة التابعة للكيانات المعنية. وشملت الخلاصة الإحصائية لعام ٢٠٠٩ لأول مرة معلومات عن جميع المساهمات في الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التي يديرها مكتب البرنامج الإنمائي للصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين وكذلك جميع المصروفات منها. وتجمع الإدارة معلومات مشابهة عن الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التي تديرها كيانات أخرى في نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٤٥ - وسترکز الخلاصة الإحصائية لعام ٢٠١٠ تركيزا خاصا على تعزيز الإبلاغ المالي عن تدفقات الموارد الخارجة عن الميزانية، مع المزيد من التحليل والمقترحات القابلة للتنفيذ عن الحالة الراهنة والآفاق المتعلقة بالتمويل الأساسي وغير الأساسي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة الآثار المترتبة على مختلف أشكال التمويل غير الأساسي فيما يتصل بإمكانية التنبؤ به والملكية الوطنية وتنفيذ الولايات الحكومية الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستجري إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع مجلس الرؤساء التنفيذيين، سلسلة من المشاورات مع كيانات منظومة الأمم المتحدة لمناقشة سبل مواصلة تحسين نطاق تغطية الإبلاغ المالي عن قنوات التمويل الرئيسية الست لتدفقات الموارد غير الأساسية، وحسن توقيت هذا الإبلاغ وموثوقيته ونوعيته وقابليته للمقارنة.

جيم - تعزيز حسن توقيت الإبلاغ المالي

٤٦ - مراعاة لموعد تقديم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تصدر الخلاصة الإحصائية في شهر أيار/مايو من كل عام أي قبل توافر البيانات النهائية من السنة التقويمية السابقة. وبذلك، تشمل الخلاصة الإحصائية وقت صدورها معلومات تعود إلى ما يقرب من سنتين. بيد أن المزيد من التحسينات سيجري إدخاله على الإبلاغ المالي عن عمليات الأمم المتحدة الإنمائية، منذ عام ٢٠١٠ فصاعدا، لكي يتسنى تحسين توقيت عرض المعلومات التمويلية على الدول الأعضاء، وذلك عن طريق التدابير التالية:

(أ) إصدار الأرقام الإجمالية المتعلقة بتمويل الأنشطة التنفيذية التي قامت بها الأمم المتحدة في العام السابق من أجل التنمية في شهر أيار/مايو، مع تقديم تحليل للاتجاهات العامة في مجال تدفقات الموارد؛

(ب) توفير بيان تفصيلي في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر بالمساهمات في الأنشطة التنفيذية التي قامت بها الأمم المتحدة في العام السابق من أجل التنمية

والنفقات التي تكبدتها، يُتاح على شبكة الإنترنت وفي دليل تحليلي موجز عن السياسات مع جداول ورسوم بيانية زاخرة بالمعلومات؛

(ج) تعزيز تحليل السياسات في الخلاصة الإحصائية، مع التركيز بقدر أكبر على توفير بيانات ومعلومات مفصلة عن تدفقات التمويل على شبكة الإنترنت، ومن خلال عمليات تحديث دورية للمسائل المالية تقوم بها الأمانة العامة.

٤٧ - وتمشيا مع الاستراتيجية الواردة أعلاه، تنوي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية القيام بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بإصدار معلومات عن تدفقات التمويل الجمعة لعام ٢٠٠٨، وإعداد تقرير مماثل عن تدفقات الموارد عموما في عام ٢٠٠٩ وهو تقرير يُنتظر أن يصدر في أيار/مايو ٢٠١٠. وهذه التغييرات في عملية الإبلاغ ستجعل تدفق المعلومات إلى الدول الأعضاء عن أرقام التمويل الجمعة أسرع مما كان عليه بعام واحد وستجعل توافر بيان أكثر تفصيلا للمساهمات والنفقات أسرع مما كان عليه بتسعة أشهر.

دال - تحسين الوصول إلى المعلومات التمويلية على شبكة الإنترنت

٤٨ - تعكف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تصميم صفحة استقبال على الموقع الشبكي لمكتب دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتيح الوصول إلى جميع المعلومات المالية الواردة في الخلاصة الإحصائية على شبكة الإنترنت، وذلك كتدبير مؤقت حتى يتم تشغيل قاعدة البيانات الرئيسية لمجلس الرؤساء التنفيذيين. ومن المتوقع أن تُفتح صفحة الاستقبال الجديدة في النصف الثاني من عام ٢٠١٠.

خامسا - إنشاء قاعدة بيانات مركزية عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

قرار الجمعية العامة ٦٣/٣١١

١٦ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن ينشئ، بالاستناد إلى التحليل الإحصائي الشامل الذي يجريه لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، قاعدة بيانات مركزية للمعلومات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية... وأن يكفل إمكانية الحصول على المعلومات المتوفرة فيها بسهولة وبصورة ملائمة على شبكة الإنترنت وتحديثها بانتظام

ألف - إنشاء نظام للإبلاغ المالي على نطاق المنظومة

٤٩ - ستكون قاعدة البيانات المركزية للمعلومات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل التنمية جزءا من قاعدة بيانات ونظام إبلاغ عن الإحصاءات المالية

على نطاق المنظومة، وذلك انطلاقاً من الولاية الحالية المناطة بمجلس الرؤساء التنفيذيين بالقيام كل سنتين بجمع وإصدار معلومات مالية عن منظومة الأمم المتحدة بأسرها (انظر A/63/185).

٥٠ - ومن المتوقع أن يكون إنشاء قاعدة بيانات ونظام للإبلاغ عن الإحصاءات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة سبيلاً إلى تحسين نطاق التقارير المالية الحالية إلى الدول الأعضاء وزيادة تفصيلها، بما في ذلك عن الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وسيحقق ذلك بإنشاء قاعدة بيانات مالية شاملة من خلال إدماج قواعد البيانات القائمة وإنشاء منتدى على شبكة الإنترنت لتجميع هذه المعلومات وتحليلها والإبلاغ عنها. ومن الأهداف الإضافية أيضاً توحيد وتعزيز الاتساق المنهجي للبيانات المالية التي تجمعها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٥١ - وتشمل الفوائد المتوقعة من إنشاء النظام الجديد إمكانية حصول الدول الأعضاء والهيئات المشتركة بين الوكالات والهيئات التنسيقية في خطوة واحدة على معلومات مالية شاملة وموثوق بها وقابلة للإدارة وجاهزة للاستعمال تتعلق بمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتحسين تدفق المعلومات عن المساهمات الخارجة عن الميزانية الموجهة إلى منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك المساهمات المقدمة من المانحين من غير الدول. ومن المتوقع أيضاً أن تكون لقاعدة البيانات ونظام الإبلاغ الجديدين مساهمة مباشرة في نشر رأس المال الضخم من المعارف الذي تنتجه الأمم المتحدة أو تصدره، وفي جعله متاحاً لجميع أصحاب المصلحة في منظومة الأمم المتحدة من خلال نظام متوائم وشامل.

٥٢ - وتعد هذه المبادرة جزءاً من خطة عمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى الرامية إلى موازنة ممارسات تسيير العمل في منظومة الأمم المتحدة. وتشمل المرحلة الأولى من المشروع الافتتاح المتوقع في أوائل عام ٢٠١٠ لقسم يُخصص على الموقع الشبكي لمجلس الرؤساء التنفيذيين للتحليلات والرسوم البيانية استناداً إلى تقرير الأمين العام عن حالة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من حيث الميزانية وحالتها المالية (انظر A/63/185) الذي يتضمن بيانات مالية شاملة عن ثلاث فترات سنتين متعاقبة هي: ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٢٠٠٤-٢٠٠٦ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وفقاً لبيانات مالية مُراجعة وتقديرات لإيرادات الميزانية والإيرادات الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

باء - الإطار الزمني المتوقع لافتتاح قاعدة البيانات المركزية

٥٣ - تبدأ المرحلة الثانية والختامية للمشروع بالتزامن مع المرحلة الأولى، ومن المقدر أن تكون مدة الإطار الزمني اللازم لاستكمالها سنتين. والحل المقترح يستند إلى الجمع والتحليل

المركزيين للبيانات المالية. فباستخدام معايير موحدة لتبادل البيانات ومتطلبات الإبلاغ وقواعد تسيير للعمل منبثقة عنها، يتوافر للمنظمات إطارا واحدا لإدارة تقديم البيانات المالية والتحقق من صحتها والإبلاغ عنها. وستتاح هذه الخدمة على شبكة الإنترنت (أو الشبكة الخارجية)، وستتحكم آلية لتدفق العمل في حقوق الإصدار واختيار أي التقارير يُتاح لأي مجموعة من أصحاب المصلحة. وسيجري عن طريق حل مركزي لإدارة المحتوى الشبكي له خاصية الإبلاغ المالي تطبيق معيار موحد لتصنيف البيانات المالية في فئات والإبلاغ عنها لاحقا.

سادسا - التقييم المستقل للدروس المستفادة من البرامج القطرية التجريبية لوحة الأداء

قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣

١٧ - تنوه بالتقييمات المؤقتة للتقدم المحرز والتحديات التي لا تزال تعترض طريق الجهود التي تبذل من أجل زيادة اتساق البرمجة على الصعيد القطري، بما يشمل "البلدان الرائدة المستفيدة من البرامج"

١٨ - تشجع الأمين العام على دعم "البلدان الرائدة المستفيدة من البرامج" كي تضطلع على وجه السرعة بتقييماتها القطرية، بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين وبدعم تقني من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم

١٩ - تطلب إلى الأمين العام التعجيل باتخاذ الترتيبات من أجل إجراء تقييم مستقل للدروس المستفادة من الجهود المذكورة أعلاه، على النحو المطلوب في القرار ٢٠٨/٦٢، وإبلاغ الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين بالطرائق والصلاحيات المتعلقة بهذا التقييم المستقل

٥٤ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٣١١/٦٣، التعجيل باتخاذ الترتيبات من أجل إجراء تقييم مستقل للدروس المستفادة من مبادرة وحدة الأداء وإبلاغ الجمعية في دورتها الرابعة والستين بالطرائق والصلاحيات المتعلقة بهذا التقييم المستقل. وشددت الجمعية العامة أيضا على ضرورة الاسترشاد، لدى إجراء التقييم المستقل، بالمبادئ الواردة في قرارها ٢٠٨/٦٢ فيما يتعلق بالملكية والقيادة الوطنيتين، وضرورة إجرائه في سياق القواعد والمعايير المعمول بها على نطاق المنظومة، واستناده إلى نهج شامل وشفاف وموضوعي ومستقل، وتقديم نتائجه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

٥٥ - ويتناول هذا الجزء الغرض من التقييم وتوقيته ونطاقه. ويعرض أيضا بعض المبادئ ذات الصلة ويقترح خيارات لإدارة التقييم. ومن المقترح أن توضع الصلاحيات كاملة بعد الاتفاق على ترتيبات الإدارة حتى تكون العملية على أتم قدر من الشفافية والشمولية والموضوعية والاستقلالية.

ألف - الغرض

٥٦ - الغرض من التقييم ذو شقين: أولهما أن يُستفاد منه في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ٤ سنوات في الجمعية العامة، وثانيهما أن يسهم في مشاورات الجمعية العامة عن الاتساق على نطاق المنظومة. ويشمل مستعملو التقييم صانعي القرار الوطنيين ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وسيُتاح التقييم للجمهور لتعميم الوصول إليه.

باء - التوقيت

٥٧ - لتحقيق الاستفادة من التقييم في عملية الاستعراض الشامل للسياسات كل ٤ سنوات التي ستُجرى في عام ٢٠١٢، ينبغي الانتهاء منه بحلول منتصف عام ٢٠١١ أو نهاية ذلك العام على أقصى تقدير. وستبلي هذه المهلة الزمنية أيضا المطلب الوارد في قرار الجمعية العامة بشأن إحالة التقييم إليها في دورتها السادسة والستين. ولوفاء بهذه المهلة الزمنية، ينبغي البدء في التقييم قرب تموز/يوليه ٢٠١٠ وفي موعد لا يتجاوز قطعاً نهاية عام ٢٠١٠. وسيكفل هذا التوقيت أيضا إنجاز التقييمات القطرية قبل البدء في التقييم المستقل. ويرد في البيان الختامي لاجتماع حكومي دولي عُقد بشأن البرامج القطرية التجريبية في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أن التقييمات القطرية ستكتمل بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

جيم - النطاق

٥٨ - إذا أُريد للتقييم المستقل أن يستخلص الدروس المستفادة من البرامج القطرية التجريبية، ينبغي أن يغطي نطاق التقييم كل من هذه المبادرات علاوة على جميع تدابير الإصلاح ذات الصلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المقر وعلى الصُعد القطرية. وسيغطي التقييم العملية والنتائج على السواء. وسيجري وضع تفاصيل النطاق الكامل للتقييم المستقل من خلال العملية التشارورية التي ستفضي إلى إعداد صلاحيات التقييم.

٥٩ - وشددت الجمعية العامة، في قرارها ٣١١/٦٣، على ضرورة الاسترشاد في التقييم المستقل بمبدأي الملكية والقيادة الوطنيتين. وتحقيقاً لذلك، من الأهمية بمكان تناول العلاقة بين التقييمات القطرية والتقييم المستقل تناولاً صريحاً في إطار صلاحيات التقييم المستقل.

٦٠ - وينبغي تلافي الازدواج بين عمليتي التقييم هاتين. فالتقييم المستقل ينبغي أن يتخذ التقييمات القطرية نقطة انطلاق له بشرط أن تفي بمعايير النوعية المناسبة، وألا يجري إلا العمل الإضافي في البلدان المعنية إذا تبين أن في ذلك قيمة مضافة لعملية التقييم. وسيتعين في التقييم المستقل جمع بيانات أولية أكثر تفصيلاً وذلك في البلدان المستفيدة بالبرامج التي لا تجري تقييمات قطرية. ومن المفيد كخطوة أولى في عملية التقييم المستقل إجراء تحليل مستقل للتقييمات القطرية.

دال - خيارات الإدارة

٦١ - يطلب قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ ضرورة إجراء التقييم في سياق القواعد والمعايير المعمول بها على نطاق المنظومة واستناده إلى نهج شامل وشفاف وموضوعي ومستقل. وينبغي اختيار التدابير الإدارية لكفالة أن يتماشى السلوك المهني للتقييم مع هذه المبادئ، فضلاً عن قواعد ومعايير التقييم في الأمم المتحدة التي اعتمدها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وينبغي أن يجري التقييم فريق مؤلف من مقيمين مهنيين. ويبدو أن هناك خيارين صالحين للإدارة لإجراء تقييم من هذا القبيل.

الخيار الأول

٦٢ - يتمثل الخيار الأول في تحديد وظيفة تقييم حالية منوط بها القيام بعمل من هذا النوع. وفي غياب آلية تقييم مستقلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، حيث يطلب قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ إلى الأمين العام أن يضع خيارات من أجلها، فإن وحدة التفتيش المشتركة هي الجهة الوحيدة القائمة التي يمكن أن تضطلع بهذا النوع من التقييم. وإذا كُلفت وحدة التفتيش المشتركة بإجراء هذا التقييم، يجب أن تثبت قدرتها على القيام بذلك وفق المبادئ المتفق عليها. ومن المهم أن تكون هناك مجموعة مرجعية شاملة تقدم المشورة بشأن عملية التقييم. وينبغي وضع اختصاصات واضحة والتعاقد مع فريق تقييم مستقل ومهني لإجراء التقييم وفق المعايير والقواعد على نطاق المنظومة.

الخيار الثاني

٦٣ - أما الخيار الثاني فيتمثل في وضع تدبير خاص لإدارة التقييم المستقل. ويمكن للأمين العام أن ينشئ فريقاً إدارياً للتقييم يشرف على عملية التقييم. وتكلف مجموعة التقييم الإداري فريق تقييم مستقل لإجراء التقييم. ويمتاز هذا النموذج بالشمولية ضمن الترتيب الإداري. ويمكن ترشيح مجموعة التقييم الإدارية حسب المجموعات الإقليمية والبلدان الرائدة (ربما بلغ عدد الأعضاء الإجمالي ستة) يتكون من أفراد ينتمون إلى مؤسسات تقييم راسخة تتمتع بخبرة قوية في إدارة التقييمات المستقلة وتتمتع بمعرفة متعمقة في قضايا الاتساق على نطاق المنظومة.

٦٤ - وإذا تم اختيار التدبير الخاص، يستحسن إنشاء أمانة مهنية للتقييم لدعم مجموعة التقييم الإداري. ويتمثل أحد الخيارات في الطلب من جهة تعنى بالتقييم في الأمم المتحدة لتقديم الدعم للأمانة. ومهما كان التدبير الإداري الذي يتم اختياره، سيكون من المهم أن تقوم الإدارة بتوثيق عملية ضمان الجودة التي ستضعها لكفالة إجراء تقييم مستقل وفق القواعد والمعايير على نطاق المنظومة.

هاء - التمويل

٦٥ - ستوقف تكلفة التقييم المستقل على نطاق المنهجية المتبعة والتدابير الإدارية المعتمدة. وعندما يتم الاتفاق على تدبير إداري، ينبغي وضع ميزانية للتقييم والاتفاق الذي يتم التوصل إليه بشأن كيفية تمويل هذا المشروع الهام.

سابعاً - الإبلاغ عن مواءمة ممارسات العمل

قرار الجمعية العامة ٦٣/٣١١

٢١ - تهيب بالأمين العام أن يواصل، بالتعاون مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، إحراز التقدم في مجال تبسيط ممارسات العمل ومواءمتها داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بإطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بانتظام على التقدم المحرز والتحديات التي يواجهها في هذا الصدد، وأن يجيل أي مسألة تستدعي اتخاذ قرار على الصعيد الحكومي الدولي إلى الهيئات الحكومية الدولية المعنية

٦٦ - يقود مجلس الرؤساء التنفيذيين الجهود الرامية إلى تبسيط ومواءمة ممارسات العمل داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من خلال وضع خطة عمل لمواءمة ممارسات العمل في منظومة الأمم المتحدة، التي وضعت في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وتقديم مساهمة فعالة وكاملة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها (الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة). وفي خريف عام ٢٠٠٧، أقر كامل أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين على مستوى الرؤساء التنفيذيين بقيادة الأمين العام، خطة العمل.

٦٧ - وتقوم خطة العمل على أساس الاعتقاد بأنه، في إطار نظام يتمحور حول مجموعة متنوعة من المهام، فإن من شأن زيادة التماسك في طرائق العمل في المنظمات الأعضاء أن تسهم إلى درجة كبيرة في قدرتها على تحقيق نتائج برنامجية أفضل، في حين يؤدي في الأجلين المتوسط والطويل إلى استبدال/خفض التكاليف التي يمكن أن تحصل من كل منظمة على حدة. وقد أعدت خطة العمل على أساس خبرة مستمدة من برامج "توحيد الأداء" الرائدة وعلى حلول خاصة يجري تطويرها لمعالجة الاختناقات في تلك المبادرات، بهدف التوصل إلى حلول على نطاق المنظومة والاتفاق عليها.

٦٨ - ويكفل هذا النهج مواءمة العمليات على المستوى القطري مع التوجيهات والأولويات الاستراتيجية التي يجري تنفيذها على مستوى السياسات العامة. كما تكفل أن احتياجات العمليات القطرية هي واحدة من الركائز الأساسية لتحقيق المواءمة في ممارسات العمل على الصعيد العالمي. وفي أعقاب موافقة مجلس الرؤساء التنفيذيين على خطة العمل في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قدمها رئيس اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى الجمعية العامة في سياق المشاورات غير الرسمية للجمعية العامة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة.

٦٩ - وأشارت الدول الأعضاء بشكل عام إلى الدعم الذي تقدمه إلى أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين في هذا المجال، وشددت على أهمية احترام الولايات القائمة، وتقسيم العمل بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالإصلاحات الإدارية الجارية. وفي الاجتماع المذكور أعلاه، أكد رئيس اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى أن خطة العمل تأخذ في الاعتبار التوصيات السابقة التي قدمتها هيئات الرقابة الداخلية والخارجية بالمنظمات الأعضاء، والتي أقرتها مجالس إدارتها بالفعل. وتم تقديم الدعم العام للمضي في هذا العمل بشكل رسمي في قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٧٧ بشأن المواءمة على نطاق المنظومة. وأحيل اقتراح التمويل الذي يحدد نطاق خطة العمل والهدف منها إلى الجهات المانحة المحتملة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٧٠ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، شمل الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا جلسة بشأن موضوع "التبسيط والمواءمة: إلى أي مدى مضت منظومة الأمم المتحدة"، قام فيها نائب رئيس اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى إحاطة الدول الأعضاء علما بالتقدم المحرز. وفي قرارها ١/٢٠٠٩، بشأن تبسيط ومواءمة ممارسات العمل، لاحظ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع الإقرار بإحراز تقدم، أن العديد من الإجراءات تتطلب المزيد من المواءمة، على النحو المحدد في خطة العمل، وطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة استكشاف مصادر تمويل لدعم تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك مناقشة تخصيص الأموال من خلال ميزانيات الدعم الخاصة بها مع مجالس إدارتها.

٧١ - وفي ضوء الدعم والتوجيه المقدمين من الدول الأعضاء، أجرى مجلس الرؤساء التنفيذيين مؤخرا استعراضا للمشاريع المدرجة في خطة العمل لكفالة علاقتها بالسياق الحالي للقيود المالية، وتحديد أولوياتها من بين الأنشطة الواردة في اقتراح التمويل الأصلي، ليأخذ في الاعتبار الأعمال الأولية التي سبق الاضطلاع بها والمضي قدما في الاضطلاع بالأنشطة من نقطة انطلاق أفضل. وكانت أول مبادرة انطلقت من خطة العمل هي مشروع يهدف إلى وضع إجراءات ومبادئ توجيهية تتعلق بأهلية الموردين والإجراءات القانونية تجاه الموردين المشتبه فيهم، والذين أدينوا و/أو الذين ثبتت إدانتهم بسوء السلوك وفقا لمدونة قواعد سلوك الموردين (المعروفة باسم مشروع أهلية البائع). وتعمل الشبكات المعنية بالمشتريات والقانون التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى في تعاون وثيق بشأن هذا المشروع.

٧٢ - وبالإضافة إلى جلسات الإحاطة المقدمة إلى الدول الأعضاء بشأن التقدم المحرز في هذه المبادرة، أنشأ موقع مجلس الرؤساء التنفيذيين على شبكة الإنترنت قسما مخصصا لخطة عمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وسيقدم الإصدار الجديد للموقع، المتوقع أن يصدر في أوائل عام ٢٠١٠، مزيدا من المعلومات التفصيلية عن تنفيذ خطة العمل بصيغة سهلة الاستعمال. وسيتم تحديث قسم ممارسات العمل، المتاح حاليا بالفعل، بتفاصيل عن مختلف المبادرات التي تم إطلاقها في إطار خطة عمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى (انظر <http://www.unsceb.org/ceb/priorities/business-practices>).

٧٣ - وبالتزامن مع الجهود التي تبذلها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، تعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على إيجاد حلول للاختناقات الحرجة في ممارسات العمل على الصعيد القطري. وفي عام ٢٠٠٩، وبالتعاون مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، تم التوصل إلى حلول في مجالات الشراء الموحد على الصعيد القطري تشمل إنشاء فرق مشتركة في مجال المشتريات، ووضع واستخدام اتفاقات مشتركة طويلة الأجل ولجنة عقود مشتركة. وفي

بعض بلدان توحيد الأداء الرائدة، صممت الحلول للربط بين نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف زيادة الكفاءة وخفض التكاليف. وقد صدرت التطورات في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشراء الآن كتوجيه عالمي متاح لبلدان أخرى بشأن الجهود التي يبذلها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية في عمليات المكاتب القطرية.

٧٤ - واستجابة لنتائج أحدث استعراض شامل للسياسة العامة للجمعية العامة، تقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بوضع نهج لإدخال مسألة تحقيق وفورات في الأنشطة التنفيذية في البرامج على الصعيد القطري. وقد توصل الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى اتفاق مبدئي مفاده، حيثما يكون مناسباً، أن تضع الوكالات العمليات المتعلقة بتحديد وقياس الوفورات الصافية من الأنشطة التشغيلية. ونظراً لتعقيدها، يجب تجريبها بشكل اختباري لتقييم حجم الوفورات الصافية، وخاصة في ما يتعلق بالتكاليف التي يمكن تكبدها عند وضع نظام لتحديد هويتها. وتقوم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في بعض البلدان الرائدة للتو بمواءمة وضع خططها وميزانياتها مع الدورات المالية الوطنية لإتاحة إمكانية تحسين التخطيط والتنفيذ.

التوصيات الرئيسية للتقارير والدراسات السابقة عن تحسين أداء الأجهزة الإدارية لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية^(أ)

الدراسة/التقرير	أساليب العمل والتمثيل والأعمال التحضيرية	الإدارة الحكومية الدولية
١ - لجنة التنمية الدولية: شركاء في التنمية (تقرير بيرسون) (١٩٦٩)	تحسين استعراض كامل قضايا منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز	إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والوكالات المتعددة الأطراف وبنوك التنمية الإقليمية وهيئات التنسيق من أجل القيام بما يلي:
	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز الروابط بين سياسات المعونة والسياسات الإنمائية والسياسات التي تتناول التجارة والسياسة النقدية وتحركات رأس المال الخاص • التحرك نحو تقييمات الأداء الموحدة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز • وضع تقديرات موثوقة لتحقيق أهداف التنمية والاحتياجات من المعونة • تقديم استعراض متوازن ومحاييد لسياسات وبرامج المعونة المقدمة من المانحين 	
٢ - تقرير فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الأمم المتحدة -	أساليب العمل	الجمعية العامة
	عقد دورات معدة إعدادا جيدا للجمعية العامة أو لجنة التنمية المقترحة، بدلا من المؤتمرات العالمية المخصصة	تعزيز الدور المركزي للجمعية العامة في صنع السياسات العالمية

(أ) أسفر العديد من التقارير والدراسات التي بحثت في هذا المرفق عن اعتماد قرارات الجمعية العامة ذات الآثار الهامة على سير عمل الهيئات الحكومية الدولية التي تنظم عمليات الأمم المتحدة الإنمائية. وقرارات الجمعية العامة التالية ذات أهمية خاصة في هذا السياق: ١٨٢/٤٦ و ٢٢٧/٥٠ و ٢٠٨/٦٢ و ٣١١/٦٣. وتشمل التقارير الإضافية التي قد تكون موضع اهتمام تلك التي قدمها الأمين العام في وقت سابق لتسهيل المداورات الحكومية الدولية بشأن هذه القضايا، بما في ذلك آخر تقرير بعنوان تعزيز إدارة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة (نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

تقرير غاردنر (١٩٧٥)

تنظيم برنامج عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس فترة السنتين، مع مراعاة تعميم دورات قصيرة ومتكررة تركز لموضوع من الموضوعات في جميع أنحاء العام، في نيويورك أو جنيف أو غيرها من المدن مثل نيروبي، وهذا يتوقف على الموضوع وموقع الأمانة

تكريس الدورة الموضوعية الأولية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (يفترض انعقادها في كانون الثاني/يناير) لتحديد المواضيع والقضايا التي ستدرج في برنامج العمل لفترة السنتين

تصميم برنامج عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى مناقشة جميع المسائل التي تتناولها حاليا الهيئات الفرعية خلال دورة مدتها سنتان، على أن تكرر جلسة وزارية لمدة أسبوع (على سبيل المثال في الأسبوع الأخير من شهر حزيران/يونيه) لاستعراض السياسة العامة، تليها مناقشات منفصلة، لمدة أسبوعين لكل منها، أولا عن ميزانيات البرامج والخطط المتوسطة الأجل لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وثانيا لاستعراض الأنشطة التنفيذية.

التمثيل

سوف يحضر مسؤولون من العواصم، لديهم الخبرة المطلوبة وتعليمات بالمرونة والقدرة على متابعة تنفيذ

إعادة تسمية اللجنة الثانية لتكون لجنة التنمية المكلفة بوضع سياسات التنمية العالمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الإعداد لاجتماعات لجنة التنمية المقترحة

تنسيق صناعة السياسات داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا التنمية والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بما في ذلك رصد التنفيذ

تحمل المسؤولية المباشرة عن العمل الذي تقوم به الهيئات الفرعية باستثناء اللجان الإقليمية وغيرها ذات الطبيعة شديدة التخصص (مثل اللجنة الإحصائية)^(ب)

إنشاء أفرقة صغيرة للتفاوض لتسهيل بناء توافق الآراء بشأن المسائل ذات الأولوية

استعراض ميزانيات البرامج والخطط المتوسطة الأجل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بدعم من لجنة تنسيق البرامج بعد تنشيطها^(ج)

مجالس إدارات الصناديق والبرامج

إدماج مجالس إدارة الصناديق التنفيذية التي تديرها الأمم المتحدة في مجلس عمليات واحد، يقدم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بعضوية محدودة (١٨-٢٧ بلدا)^(د)

(ب) في ظل توقف معظم الهيئات الفرعية عن العمل، يقدم التقرير عدة مقترحات لجعل القواعد التي تحكم المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر مرونة.

(ج) استنادا إلى مشاريع الخطط التي أعدتها وحدة التخطيط المشترك بين الوكالات.

(د) مع حفاظ الصناديق التشغيلية على هوية جمع الأموال.

التقييم القرارات المتفق عليها مباشرة، وحضور دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع تقديم دعم السفر للمشاركين من البلدان النامية تشجيع المشاركة النشطة من جانب الوكالات المتخصصة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إنشاء هيئة صغيرة متفرغة من الخبراء المستقلين لتقديم المعلومات للأجهزة الحكومية الدولية بشأن إدارة البرامج وتنفيذها والتقدم المحرز في تحقيق أهداف السياسة العامة، مع تحويل وحدة التفتيش المشتركة إلى هذا الكيان كبديل للوضع الحالي

الأعمال التحضيرية

إعادة هيكلية الأمانة العامة المركزية وتعزيزها بحيث تكون قادرة على توفير التوجيه الفكري حول القضايا التي تحظى بالاهتمام على نطاق المنظومة

الجمعية العامة

العمل بمثابة المنتدى الرئيسي لصنع السياسات العالمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

العمل بوصفه المحفل المركزي لمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الدولية ذات الطابع المتعدد التخصصات صياغة توصيات السياسات الموجهة إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة

رصد وتقييم تنفيذ توجيهات الجمعية العامة في مجال السياسة العامة

ضمان التنسيق الشامل لأنشطة منظومة الأمم المتحدة

إجراء استعراضات شاملة في مجال السياسات لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية

الاضطلاع، إلى أقصى حد ممكن، بمهام الهيئات الفرعية

تحسين علاقات التشاور مع المنظمات غير الحكومية

تعزيز مسؤوليات التخطيط والبرمجة والتنسيق في لجنة تنسيق البرامج

أساليب العمل

ترشيد طرق وإجراءات عمل الجمعية العامة

تحسين التنسيق بين اللجنتين الثانية و الثالثة وبين اللجنة الخامسة

تنظيم أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس فترة السنتين عن طريق دورات أقصر ولكن أكثر تواترا مكرسة لموضوع واحد على مدار العام

عقد اجتماعات دورية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري لاستعراض القضايا الرئيسية

الأعمال التحضيرية

إعداد وثائق موجزة ذات طابع عملي للقرارات الصادرة عن دورات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣ - اللجنة المختصة

لإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة (١٩٧٧)

مجالس إدارات الصناديق والبرامج

النظر في إنشاء هيئة تنظيمية واحدة مسؤولة عن إدارة ومراقبة أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية، لتحل محل الهيئات التنظيمية القائمة

إنشاء هيئة استشارية مستقلة رفيعة المستوى مكونة من ١٢ عضواً، ثلثهم من البلدان النامية والثلث الثاني من البلدان المتقدمة النمو والثلث الأخير من فرادى الخبراء على التوالي، الذين يخدمون بصفتهم الفردية ويعينهم الأمين العام من أجل:

• تقديم المشورة للدول الأعضاء والجمعية العامة وأجهزتها بغرض تحسين فعالية الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى العاملة في مجال التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في تحقيق أهدافها العالمية^(٥)

إنشاء أفرقة صغيرة للتفاوض بشأن القضايا ذات الأولوية تتألف من البلدان التي تعد قضية كل منها الأهم لتسهيل بناء توافق للآراء

عقد مؤتمرات قمة أحيانا من عدد محدود من البلدان لصياغة الالتزام وتعزيز التوافق في الآراء بشأن المسائل ذات الأولوية العالية استعدادا للمناقشات في منتديات عالمية من قبيل الجمعية العامة

إنشاء مجلس أمن اقتصادي يتألف من ٢٣ عضواً، ليحل محل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة

أداء مجلس الأمن الاقتصادي دوراً مماثلاً لدور مجلس الأمن في مجال السلام والأمن

إنشاء مجلس إدارة واحد (ووكالة واحدة للتنمية) لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية على الصعيد الإقليمي

٤ - الشمال - الجنوب: أساليب العمل

جعل جداول الأعمال أكثر استهدافاً وتوجهاً نحو تحقيق النتائج، مع تحسين إدارة الوقت والاقتصاد في الوثائق بصورة أكبر

استعراض النظام الحالي للمفاوضات من أجل معرفة ما إذا كان يمكن اعتماد إجراءات أكثر مرونة وسرعة وتوجهاً نحو تحقيق النتائج دون الانتقاص من التعاون داخل المجموعات الحالية^(٥)

٥ - بعض الأفكار بشأن أساليب العمل

إصلاح الأمم المتحدة - موريس برتران - وحدة التفتيش المشتركة (١٩٨٥) الحد من التداخل في جدول أعمال الهيئات الحكومية الدولية التمثيل إشراك الوزارات التقنية في المداورات الحكومية الدولية

(هـ) لجنة الإدارة العالمية (يجري مناقشتها لاحقاً) اقترحت أيضاً إنشاء النظام القائم على الدوائر الانتخابية في المجالس التنفيذية لوكالات الأمم المتحدة الإنمائية وذلك لتسهيل عملية اتخاذ القرارات على نحو أكثر براغماتية.

(و) سوف تتاح تقارير الفريق الاستشاري المقترح للجمهور.

اعتماد المفاوضات الحكومية الدولية القائمة على الدوائر الانتخابية على أساس تعريف جماعات المصالح التي تختلف تركيبها وأبعادها وفقا للموضوع المطروح وطريقة تمثيل هذه الأفرقة^(ز)

الصعيد الوطني

تعزيز تماسك السياسات العامة للدول الأعضاء في الهيئات الحكومية الدولية

بشأن قضايا التنمية وذلك بهدف التأثير على صنع السياسات الوطنية

تعيين "سفراء اقتصاديين"، من وزارتي المالية والشؤون الاقتصادية، عضوا في كل وفد في نيويورك، للمشاركة في مجلس الأمن الاقتصادي

الأعمال التحضيرية

إنشاء أمانة ذات تخصصات متعددة لخدمة مجلس الأمن الاقتصادي بفريق من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع وغيرهم من المتخصصين ذوي المؤهلات العالية

أساليب العمل

إجراء تحليل مقارن لجدول الأعمال والتقويمات وبرنامج عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية ذات الصلة

ترشيد وضع جدول الأعمال وإجراءات وأساليب عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل خفض عدد الاجتماعات والوثائق

تحسين نظام إبلاغ الهيئات الفرعية للأجهزة الرئيسية وذلك بهدف خفض الازدواجية في الوثائق وتقليلها إلى الحد الأدنى

اعتماد قرارات أقل عددا وأكثر اتساقا بالاستراتيجية

٦ - تقرير الفريق الرفيع المستوى من الخبراء الحكوميين الدوليين لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
مجموعة الـ ١٨
(١٩٨٦)

النظر في إنشاء مجلس إدارة واحد مسؤول عن إدارة ومراقبة أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية على الصعيد الحكومي الدولي
تحسين الاستعراض الحكومي الدولي لتقارير التفتيش المشتركة للأمم المتحدة
تعزيز التقييم المستقل لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية

(ز) من أجل قيام المفاوضات بتحسين توافق الآراء العالمي أو تغييره، يلزم جميع المشاركين الاتفاق على هياكل التفاوض بداية.

الجمعية العامة	أساليب العمل	٧ - تقرير لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية بإجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨٨) (ج)
وضع الاستراتيجيات والسياسات والأولويات العامة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي، بما يشمل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	ترشيد أسلوب عمل الجمعية العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي	
الاضطلاع بدور المحفل الأساسي لصنع السياسات وتقديم التوجيه في مجال السياسة العامة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة	تحسين عملية تحديد أولويات مسائل السياسة العامة المقرر مناقشتها في الجمعية العامة كل عام	
	تحقيق عالمية التمثيل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ط)	
	القضاء على التداخل في جدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ي)	
الاضطلاع بدور المحفل المركزي للتنسيق المواضيعي للمسائل الاقتصادية والاجتماعية الدولية ذات الطابع العالمي المتعدد التخصصات، ولصياغة التوصيات المقدمة إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة	عقد اجتماعات اللجنتين الثانية والثالثة لأربعة أسابيع كل عام	
توفير التنسيق لأنشطة منظومة الأمم المتحدة	عقد دورة سنوية للمجلس مدتها من أربعة إلى خمسة أسابيع في تموز/يوليه - آب/أغسطس من كل عام، مع اضطلاع الجزء الرفيع المستوى باستعراض متعمق لمجالات برنامجية مختارة	
رصد وتقييم تنفيذ سياسات الجمعية العامة		
تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن الأولويات والتوجيه في مجال السياسة العامة عموماً بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية - مع تكريس اللجنة		

(ج) نص الرئيس المؤرخ ٤ أيار/مايو ١٩٨٨ عن مشروع استنتاجات اللجنة الخاصة وتوصياتها.

(ط) في ورقة غير رسمية قدمتها مجموعة الـ ٧٧ في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، حُددت ستة أسباب لعدم قدرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الاضطلاع بولايته: (أ) العضوية المقيدة، (ب) توسع آلياته الفرعية، (ج) قصر فترة الاجتماعات، (د) عدم كفاية هيكل الدعم بأعمال الأمانة، (هـ) عدم الاعتراف بسلطة المجلس من قِبل الهيئات الحكومية الدولية والهيئات الأخرى المشتركة بين الأمانات في منظومة الأمم المتحدة.

(ي) اقترحت اللجنة الخاصة أن تُنشئ الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عملية للاستعراض والتقييم الدوريين للهيكل والوظائف ذات الطابع الحكومي الدولي في الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

<p>الثالثة للمجلس (لجنة البرنامج والتنسيق) مداولاتها للأنشطة التنفيذية^(د)</p> <p>القيام سنويا بمناقشة عدد محدود من القضايا التنفيذية التي تتطلب تنسيق ومواءمة العمل فيما بين المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة</p> <p>الاضطلاع كل ثلاث سنوات باستعراض شامل لسياسات الأنشطة التنفيذية تلقي التقارير الدورية من الوكالات المتخصصة بشأن الخطوات المتخذة لتفعيل التوصيات ذات الصلة المقدمة من الجمعية العامة والمجلس</p> <p>مجالس إدارة الصناديق والبرامج</p> <p>الاضطلاع بالمسؤولية عن صياغة البرامج والمشاريع وتقديرها وإقرارها ورصدها وتقييمها</p>	<p>عقد دورات مواضيعية المنحى للمجلس، حسب الاقتضاء^(ك)</p> <p>التمثيل</p> <p>تعزيز مشاركة الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات الأمم المتحدة في مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي</p> <p>الأعمال التحضيرية</p> <p>تحسين وترشيد نظام تقديم التقارير إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي</p> <p>إجراء تقدير وتقييم دوريين لجودة التقارير المعدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحتواها</p> <p>تعزيز الدعم بأعمال الأمانة</p>
--	---

مؤتمر قمة الزعماء

إنشاء مجموعة ممثلة للزعماء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية برعاية الأمم المتحدة لإجراء استعراض دوري للحالة الاقتصادية وآفاق التنمية والبيئة في العالم

- تقدم توصيات بشأن المبادئ التوجيهية للإجراءات التي تتخذها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من العناصر الفاعلة الرئيسية على الساحة العالمية

٨ - التحدي الذي يواجه الجنوب: تقرير لجنة الجنوب (١٩٩٠)

(ك) في ورقة مناقشة غير رسمية قدمتها كندا، اقترحت عالمية العضوية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن تنظيم برنامج العمل على محاور قطاعية رئيسية خمسة، تخدمها ثلاث من لجان المجلس، وتركز واحدة منها على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

(ل) في ورقة مناقشة غير رسمية، اقترحت اليابان إنشاء لجنة لدورة المجلس، تقتصر على معالجة تنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

٩ - دور الأمم المتحدة في التنمية: قضايا الإصلاح في الميدان الاقتصادي والاجتماعي - منظور بلدان الشمال الأوروبي (١٩٩١)

أساليب العمل

منهجة وضع جدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي
زيادة الاستفادة من المجموعات المحدودة العضوية في معالجة قضايا أو قطاعات محددة
التقليل إلى الحد الأدنى من حالات التداخل في ولايتي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الأعمال التحضيرية

تبسيط عملية تقديم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إنشاء مجلس للتنمية الدولية ليكون محفلاً رفيع المستوى لمناقشة قضايا التنمية وتقديم التوجيه العام للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وذلك من خلال:

- التركيز على الجوانب المعيارية للتنمية، وتفويض المسائل الإدارية والتنظيمية إلى نظام مؤلف من المجالس التنفيذية
- استيعاب مهام السياسة العامة للمجالس الخمسة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، فيما تُقدم المجالس التنفيذية، المؤلفة من ٢٠ ممثلاً على الأكثر، التوجيه في مجال السياسة العامة للإدارة العليا بصفة مستمرة
- الاستعاضة عن اللجنة الثانية أو الثالثة للجمعية العامة، مع كفاءة مشاركة الجميع، أو يكون التشكيل جزءاً من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأربعة وخمسين عضواً

وسيكون دور مجلس التنمية الدولية مشابهاً لدور لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي

إنشاء مجلس للأمن الإنمائي، يتألف من ١١ عضواً دائماً و ١١ عضواً بالانتخاب التناوبي، من أجل^(٤):

- وضع سياسة عامة لجميع قضايا التنمية، من الأمن الغذائي إلى الأمن الإيكولوجي، ومن المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية، ومن تخفيف الدين إلى التنمية الاجتماعية، ومن مكافحة المخدرات إلى الهجرة الدولية
- إعداد ميزانية متجددة عالمية خماسية السنوات لتدفقات الموارد الإنمائية
- توفير إطار لتنسيق السياسات من أجل تحقيق السلاسة في سير أعمال المؤسسات المالية والإنمائية الدولية

١٠ - تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٢)

(م) ذهب التقرير إلى أن حجم المجلس الاقتصادي والاجتماعي يُصعّب عليه ممارسة دوره التنسيقية.

١١ - تجديد منظومة الأمم المتحدة - إرسكين شيلدرز وبريان أوركوهـارات (١٩٩٤)

أساليب العمل

تمديد فترات عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

استكشاف سبل لتعزيز قدرات البلدان الأفقر في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجالي التفاوض واتخاذ القرار

تحسين الممارسات المتبعة في المناقشات وتوقيتاتها، والهيكلة التقليدي للقرارات، والانضباط في طلب التقارير. بما في ذلك منع إطالتها

استحداث "وقت طرح الأسئلة" في الجمعية العامة

التمثيل

تعزيز زيادة التشكيل الاستراتيجي للمشاركين في مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الأعمال التحضيرية

تحسين وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة طابعها الاستراتيجي من أجل جذب الحضور الوزاري

تعيين منسق داخل الأمانة العامة من أجل التخطيط للوثائق الاجتماعية - الاقتصادية وتنظيمها، ورصد جودتها واتساقها وحجمها

الاضطلاع باستعراض لسير الأعمال في خدمات الدعم التشريعي

إنشاء مجلس استشاري لمنظومة الأمم المتحدة، يقدم التقارير إلى الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويضم أعضاء مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكاتب مجالس الإدارة التنفيذية للوكالات الرئيسية وممثل واحد عن كل وكالة أخرى، من أجل صياغة نُهج مشتركة في السياسة العامة لجميع المسائل التي تتطلب بذل جهود على نطاق المنظومة

عقد اجتماعات المجلس الاستشاري كل سنتين من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ السياسات والبرامج المختارة على نطاق المنظومة، بما في ذلك جهود الإصلاح على صعيد الأمم المتحدة

إنشاء مكتب يشكل جهة دائمة لدى الجمعية العامة لرصد وتقييم اضطلاعها بمسؤوليات تنسيق سياسات الوكالات ووجوه نشاطها في إطار المادة ٥٨ من ميثاق الأمم المتحدة

إنشاء مجلس إدارة وحيد للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، تحت رعاية اللجان الإقليمية المعنية

دراسة تقارير الكيانات الإدارية الإقليمية في مجلس إدارة عالمي وحيد للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتوفير التوجيه في مجال السياسات وأعمال المساءلة عموماً على الصعيد العالمي، وتقديم تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

قيام الجمعية العامة كل خمس سنوات باستعراض ومناقشة السياسات المتعلقة بالبرامج الإنمائية التنفيذية عموماً وعلى الصعيد العالمي والأقليمي والإقليمي القطري

١٢ - حينا العالمي - تقرير
لجنة الحكم العالمي
(١٩٩٥)

أساليب العمل

إضفاء طابع عملي فعال على أسلوب عمل مجلس الأمن الاقتصادي

تعزيز التواصل غير الرسمي فيما بين القادة الوطنيين في مجلس الأمن الاقتصادي

تبسيط وتحديث إجراءات الجمعية العامة ولجانها

تقليص جدول أعمال الجمعية العامة وترشيده

إضفاء قدر أكبر من التركيز والاهتمام بالنتائج على عمل الجمعية العامة

عقد دورة مواضيعية للجمعية العامة عن قضية ذات أولوية رئيسية في النصف الأول من كل عام

دمج اللجنتين الثانية والثالثة للجمعية العامة

تعزيز فرص الحوار الفكري فيما بين القادة في الجمعية العامة

تقليص التداخل في جداول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنتين الثانية والثالثة

التمثيل

مشاركة رؤساء الدول ووزراء المالية في مجلس الأمن الاقتصادي

الأعمال التحضيرية

ضرورة اتباع نهج ابتكاري وغير تقليدي في تقديم الخدمات لمجلس الأمن الاقتصادي

إمداد الأمانة العامة بقدرات بحثية وموظفين على مستوى رفيع وذوي قدرة على التفكير الاستراتيجي

في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

إنشاء مجلس للأمن الاقتصادي لا يتجاوز عدد أعضائه ٢٣ عضوا

• تقييم الحالة العامة للاقتصاد العالمي والتفاعل فيما بين مجالات السياسات الرئيسية

• وضع إطار استراتيجي طويل الأجل للسياسات من أجل تحقيق التنمية المستقرة والمتوازنة والمستدامة

• كفالة الاتساق بين أهداف سياسات المؤسسات الدولية الرئيسية

• تعزيز تحقيق توافق الآراء في سبيل تطور النظام الاقتصادي الدولي

حلّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقديم التوصيات الرئيسية الصادرة عن الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس الأمن الاقتصادي، والتوصيات الأخرى إلى اللجنتين الثانية والثالثة المدجتين، ونقل اعتماد المنظمات غير الحكومية إلى الجمعية العامة

مجالس إدارة الصناديق والبرامج

توفير الإدارة التنفيذية لكيانات كل منها

إنشاء نظام للدوائر الانتخابية حتى يكون لجميع البلدان صوت في المجالس التنفيذية

النظر في الدعوة إلى طلب عطاءات تنافسية من الوكالات التابعة للأمم المتحدة والوكالات الخاصة لأي عمل هام يجرى باسم مجلس الأمن الاقتصادي تعزيز التعاون الفني بين الموظفين في مجلس الأمن الاقتصادي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية وغيرها

التمثيل

١٣ - عالم في حاجة إلى قيادة: الأمم المتحدة في عالم الغد - تقييم حديث - أرسكين تشيلدرز وبريان أوركوهـارات (١٩٩٦)

تحسين دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجالي التفاوض على الاستراتيجيات والتنسيق عن طريق تكوين المشاركين في مداولات المجلس على نحو أكثر استراتيجية

إنشاء مجلس استشاري لمنظومة الأمم المتحدة، يضم أعضاء مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومكاتب مجالس الإدارة التنفيذية للوكالات الرئيسية، وممثل واحد عن كل وكالة أخرى، لصياغة نهج مشتركة للسياسات بشأن جميع المسائل التي تحتاج إلى مجهود على نطاق المنظومة إنشاء مجلس إدارة واحد للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ومجالس إدارة إقليمية للبرامج في كل منطقة

الصعيد القطري

تحسين اتساق سياسات الدول الأعضاء في الهيئات الحكومية الدولية إنشاء نظام إداري موحد من الناحية العملية

الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة والهيئات التي ترم المعاهدات

أداء جدول الأعمال، ووضع القواعد والمعايير عن طريق الحوار والمفاوضات؛ ووضع السياسات؛ والإشراف على الهيئات الفرعية لمنظومة الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقديم التوجيه في مجال السياسة العامة لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية؛ وتنسيق الأنشطة الحكومية الدولية والأنشطة المشتركة بين الوكالات، لا سيما فيما يخص تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات للجمعية العامة والمتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة، ويشمل ذلك تقييم التحليلات وجمع البيانات؛ وتحديد الأولويات فيما يخص الموارد والأنشطة؛ وتوحيد الخطط والميزانيات المتوسطة الأجل

أساليب العمل

١٤ - الأمم المتحدة في مجال التنمية - تقوية الأمم المتحدة عن طريق التغيير: الوفاء بولايتها الاقتصادية والاجتماعية - مشروع دول الشمال لإصلاح الأمم المتحدة (١٩٩٦)

توحيد جدول أعمال اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة

عقد جلسات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كلما لزم ذلك لمعالجة التطورات العاجلة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها، مما يحتاج إلى إرشاد وتنسيق يضطلع به المجلس

استعراض الهيكل الفرعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تقييم ما إذا كان يمكن للمجلس وغيره من المنتديات استيعاب المهام

الأعمال التحضيرية

تقوية الإرشاد الذي يقدمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجان الفنية وهيئات الخبراء

مجالس إدارات الصناديق والبرامج والوكالات

القيام بتفسير السياسات وإعدادها وتطبيقها؛ ووضع الاستراتيجيات؛ واعتماد البرامج والميزانيات؛ والإشراف على إدارة العمليات؛ والرصد والتقييم

الرؤية الطويلة الأجل

ترتيب الإدارة الموحدة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي الموحد

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إعادة النظر في دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع بحث إمكانية توفير مزيد من السلطة له في إطار الميثاق

توحيد وإعادة تشكيل الآليات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاستعاضة عن اللجنة المعنية بالسياسات الإنمائية بفريق من الخبراء في المسائل المهمة المتعلقة بالسياسات ينشئه المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس مخصص، مع تعيين الأعضاء بناء على توصية الأمين العام

تعزيز توثيق التكامل في الإشراف الحكومي على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تتضمن اجتماعات متتابعة و/أو مشتركة للمجلسين التنفيذيين، والدعوة إلى عقد لجان مشتركة لاستعراض المسائل والموضوعات ذات الاهتمام المشترك

تحسين الأعمال التحضيرية للاجتماعات الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع إعداد تقارير ذات جودة أعلى، وجدول أعمال مركز، ومكتب أكثر نشاطا

تجميع تقارير قطاعية وتشغيلية وموجهة للوكالات في تقرير موحد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التنمية

أساليب العمل

وضع تصور لجدول أعمال الجمعية العامة وتنظيمه بحيث يتمحور حول أولويات الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة

النظر في عقد جلسات أجزاء دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فترات مختلفة مقرر مسبقا خلال السنة، بدون التأثير على مجمل جلسات المجلس

تمديد فترة الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية لتمكين المجلس من تقديم التوجيه في مجال السياسة العامة على نحو فعال لأعمال سائر البرامج والصناديق

اتباع الاستعراض المسبق بدلا من الاستعراض اللاحق من قبل المجلس لبرنامج عمل اللجان الفنية

الدعوة إلى عقد المجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بصورة تكاملية، بعقد اجتماعات مشتركة، حسب الاقتضاء، ولجان مشتركة تتألف من أعضاء من كل من المجلسين لاستعراض المسائل ذات الاهتمام المشترك

١٥ - تجديد الأمم المتحدة:

برنامج الإصلاح -

تقرير الأمين العام

(١٩٩٧)

التمثيل

حضور الوزراء المعنيين مباشرة بالموضوعات المعروضة ذات الصلة لأجزاء دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتعد المشاركة الفعالة لأقل البلدان نمواً والمستفيدين من الأنشطة التنفيذية أمراً مهماً بصفة خاصة من أجل جعل الحوار هادفاً على نحو أكبر لإنشاء صندوق استئماني لتيسير مشاركة الوزراء و/أو المسؤولين رفيعي المستوى في أقل البلدان نمواً في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية

الأعمال التحضيرية

تحسين الأعمال التحضيرية للجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية لكي يجري التحديد الفعال للمسائل المتعلقة بالسياسات والناشئة عن تقارير المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج، والترويج لمستوى المشاركة في المجلس والتي يمكن أن تعطي الوزن السياسي اللازم للوصفات المتعلقة بالسياسات التي تصدر عنه

أساليب العمل

اعتماد نهج أكثر اتساقاً بالاستراتيجية في وضع جدول الأعمال، بالتخطيط مسبقاً لسنتين إلى ثلاث سنوات

١٦ - دور الاجتماع السنوي المشترك^(ن) للمجالس التنفيذية

(ن) كان منشأ الاجتماع السنوي المشترك للمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج الأربعة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي) في قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢. وبموجب القرار فإن الجمعية العامة "توافق على أن زيادة التكامل في الإشراف الحكومي الدولي من شأنه أن يعزز إدارة الصناديق والبرامج، وتطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم، في سياق الاستعراض القادم الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات العامة في الأمم المتحدة، خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته لعام ١٩٩٨، بالنظر في اتخاذ ترتيبات لتوثيق التكامل في الإشراف الإداري على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وعلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تتضمن اجتماعات متابعة و/أو مشتركة للمجلسين التنفيذيين الحاليين، مع مراعاة الولاية الخاصة بكل مجلس من المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج".

للصناديق والبرامج - تحسين نوعية الحوار
مذكرة غير رسمية من
أنطوني بيتي، رئيس
المجلس التنفيذي
لصندوق الأمم
المتحدة للسكان
(٢٠٠٤)

تشجيع المناقشات بشأن نتائج الاجتماع السنوي
المشترك، في المجلسين التنفيذيين
دعوة المجلسين التنفيذيين إلى الإبلاغ عن تنفيذ
استنتاجات الاجتماع السنوي المشترك للمجلسين
استغلال أوجه التآزر عن طريق بيان الأهداف
والشواغل الحالية للاجتماع السنوي المشترك لمجالس
الإدارة في تحديد اختصاصات الزيارات الميدانية
المشتركة

النظر في اعتماد نهج أكثر اتساقاً بالصيغة الرسمية للاجتماعات السنوية
المشتركة للمجالس، مثل: منحها سلطة اتخاذ القرارات

دراسة كيفية قيام الاجتماعات السنوية المشتركة للمجالس بالنهوض
بالاتساق على صعيد المنظومة وبالأهداف الإنمائية المتفق عليها، ومن بينها
توصيات الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات

إجراء استعراضات دورية لأهمية وفعالية الاجتماع السنوي المشترك
للمجالس، ويشمل ذلك التكامل مع الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٧ - تقدير القيمة المضافة
للاجتماعات المشتركة
للمجالس التنفيذية
لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي/صندوق الأمم
المتحدة للسكان،
ومنظمة الأمم المتحدة
للطفولة (اليونيسيف)
وبرنامج الأغذية
العالمي - تقرير الأمين
العام (E/2004/60)

<p>١٨ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة - ورقة قضايا - غيرت روزنثال (٢٠٠٥)</p>	<p>أساليب العمل</p> <p>تنظيم أجزاء دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على فترات مختلفة خلال السنة</p> <p>تقوية التركيز على المهام الرئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي</p> <p>تقليل الرسميات في مداوات المجلس الاقتصادي والاجتماعي</p>	<p>المجلس الاقتصادي والاجتماعي</p> <p>خفض عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى ٣٦ بلداً</p> <p>تحقيق توافق في الآراء بشأن حالة تبعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة</p> <p>العمل بمثابة مجلس وزراء للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وله سلطة استعراض الخطط المتوسطة الأجل أو ما يعادلها، لجميع منظمات منظومة الأمم المتحدة</p>
<p>١٩ - تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة: توحيد الأداء (٢٠٠٦)</p>	<p>الأعمال التحضيرية</p> <p>الافتراض بأن انقطاع الصلة بين الأعضاء الطبيعيين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي واتخاذ القرارات الاقتصادية الوطنية على الصعيد القطري "أمر حتمي"</p> <p>الاستعدادات</p> <p>تحسين الجودة التقنية لمداخلات اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي</p>	<p>تنسيق نتائج متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة</p> <p>الاضطلاع بحوارات متعمقة بشأن السياسات في المجلس مع قيام الجمعية العامة باعتماد المقررات</p> <p>إقامة علاقة أوثق مع مجلس الأمن</p> <p>تقوية الشراكة مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية من أجل منح المجلس إمكانية أفضل للوصول إلى وزارات المالية والتجارة والتنمية</p> <p>إشراك قطاع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في عمل المجلس على نحو أكمل</p>
<p>أساليب العمل</p> <p>وضع مبادئ واضحة للمساءلة فيما بين آليات الإدارة المختلفة من أجل تعزيز الإشراف القوي على أداء منظومة الأمم المتحدة وتناؤها</p> <p>التمثيل</p> <p>يتألف من مجلس الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ويضم مسؤولين كباراً من وزارات التنمية والتخطيط والمالية والخارجية، وبه خبرات وكفاءات ملائمة</p>	<p>الاستعدادات</p> <p>إشراك قطاع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في عمل المجلس على نحو أكمل</p>	<p>إنشاء المنتدى العالمي للقادة، المؤلف من قادة ٢٧ بلداً يتناوبون على أساس التمثيل الجغرافي، ويشارك فيه الرؤساء التنفيذيون للمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية الكبرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • توفير القيادة في مجال المسائل المتعلقة بالتنمية والمنافع العامة العالمية • وضع إطار السياسات الاستراتيجية الطويلة الأجل لتأمين الاتساق في أهداف السياسات للمؤسسات الدولية الكبرى • تعزيز التوصل إلى توافق للآراء فيما بين الحكومات بشأن حلول متكاملة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية

الأعمال التحضيرية

إقامة فريق سياسات وعمليات التنمية، الذي تدعمه وحدة تمويل التنمية والأداء، المؤلفة من مسؤولين موهوبين من جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، لتوفير دعم عالي الجودة لمجلس الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

إنشاء مجلس الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي يحل محل الاجتماع السنوي المشترك للمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج، والاجتماع على المستوى الوزاري، حسب المقتضى وستتمثل المسؤوليات الرئيسية لمجلس الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فيما يلي:

- اعتماد برامج "قطر واحد" والموافقة على التخصيصات المتصلة بذلك
- القيام بالاستعراض الاستراتيجي للمنظومة
- استعراض تنفيذ العمل المعياري والتحليلي العالمي للأمم المتحدة فيما يتصل بمبدأ "أمم متحدة واحدة" على الصعيد القطري
- الإشراف على إدارة آلية التمويل للأهداف الإنمائية للألفية
- استعراض أداء نظام المنسق المقيم
- النظر في الخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، والتعليق على تلك الخطط
- الشروع في الاستعراضات الاستراتيجية الدورية لبرامج "بلد واحد"
- النظر في نتائج التقييم المستقل، وإدارة المخاطر، ومراجعة الحسابات، واتخاذ إجراءات بشأنها

مجالس إدارة الصناديق والبرامج

النظر في المسائل التي تحتاج إلى تركيز من وكالات معينة، ومن بينها المسائل المتصلة بالأطر التمويلية المتعددة السنوات

الصعيد القطري

إقرار نهج الحكومة بأكملها في الدول الأعضاء فيما يخص التنمية الدولية، لضمان التنسيق في المواقف التي يتخذها ممثلوها في هياكل صنع القرارات التابعة لجميع المنظمات، ومن بينها مؤسسات بريتون وودز